

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9719

الإثنين، 9 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار/السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	إكوادور السيد دي لا غاسكا
	الجزائر السيد بن جامع
	جمهورية كوريا السيد هوانغ
	سويسرا السيدة بيرسفل
	سيراليون السيد كانو
	الصين السيد فو كونغ
	غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار بشأن المستقبل

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى

الأمم المتحدة (S/2024/638)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-25859 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار بشأن المستقبل

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى الأمم المتحدة (S/2024/638)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من: إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، تونس، تيمور - ليشتي، جنوب أفريقيا، رواندا، رومانيا، سري لانكا، شيلي، صربيا، الصومال، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كينيا، لاوس، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، النمسا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة كومفورت إيرو، الرئيسة والمديرة التنفيذية للفريق الدولي المعني بالأزمات؛ والسيد زيد رعد الحسين، الرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/638، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى. تأتي المناقشة المفتوحة اليوم في أوانها ونحن نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري لحفظ السلام في أيار/مايو المقبل. ويسعدني جداً أن أكون بحضور زميلي المتميزين اللذين سيقدمان إحاطتين إلى جانبي اليوم، وهما السيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد الحسين. وقد شجعتني العدد الكبير من الدول الأعضاء التي أدرجت أسماؤها في قائمة المتكلمين، مما يرمز إلى دعمها القوي لحفظ السلام.

لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد بلغت الآن عامها السابع والسبعين، تمثل حجر الزاوية في العمل المتعدد الأطراف. غير أن عمليات حفظ السلام تواجه تحديات هائلة، كما هو حال النظام المتعدد الأطراف بشكل عام. لا يمكن أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قوية إلا بقدر قوة الدعم الجماعي لأعضاء الأمم المتحدة. فمع تصاعد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك هنا في المجلس، وفي خضم الديناميكيات العالمية والإقليمية المتغيرة، باتت عمليات حفظ السلام غير قادرة بشكل متزايد على التعويل على الدول الأعضاء للعمل بطريقة قوية وموحدة لدعم جهود حفظ السلام والعمليات السياسية التي كلفت بدعمها.

وفي موازاة ذلك، يتطور النزاع. تواجه بعثات حفظ السلام بشكل متزايد محركات النزاع التي لا حدود لها، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتأثير تغير المناخ. كما تقوم الجهات الفاعلة من غير الدول الضالعة في تلك الأنشطة غير المشروعة باستخدام التكنولوجيات الرخيصة سلاحاً، مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والطائرات المسيّرة، وينشر المعلومات

تلعب دوراً وقائياً ونزوحاً لبيئة مواتية للمفاوضات والتوصل إلى تسوية في نهاية المطاف.

ولكن ليس هناك الكثير مما يمكن لحفظ السلام أن يفعله بمفرده. فمن أجل أن تكون قوات حفظ السلام فعالة، يجب على المجلس والعضوية الأوسع نطاقاً أن يحشدوا دعماً قوياً ومتسقاً وموحداً لبعثات حفظ السلام - وخاصة لتشجيع أطراف النزاعات على التوصل إلى حلول سياسية لها وتنفيذها. إن عملية حفظ السلام هي، وينبغي أن تكون دائماً، واحدة من أكثر التعبيرات الملموسة عن العزم الجماعي لمجلس الأمن على معالجة النزاعات بفعالية. وأشجع المجلس على الاستفادة الكاملة من جميع الأدوات المتاحة له لدعم ولايات حفظ السلام. وأعترف بالجهود الكبيرة التي يبذلها أعضاء المجلس في كثير من الأحيان، وأنا ممتن لها، من أجل تحقيق الوحدة من وراء ولايات حفظ السلام مع تقليل الاختلافات ومراعاة وجهات النظر المختلفة، بما في ذلك وجهات نظر الدول المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية.

والأهم من ذلك، يجب أن تكون المشاركة الثنائية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع أطراف النزاع متسقة مع القرارات التي يتخذها المجلس. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمارس نفوذها الدبلوماسي لدعم العمليات السياسية التي تُنشر عمليات حفظ السلام لدعمها ولتشجيع الخصوم على الالتزام باتفاق سلام وتنفيذه. يمكن لمثل هذا الدعم الدبلوماسي أن يحدث فرقاً كبيراً في اللحظات الحاسمة. نحن بحاجة إلى تحالفات واسعة من الدول الأعضاء لدعم الجهود السياسية التي تبذلها قوات حفظ السلام. وقد كان ذلك سمة أساسية في جميع الأمثلة الناجحة لعمليات حفظ السلام، كما هو الحال في تيمور الشرقية ولبيريا وكوت ديفوار وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً، يعتمد الأداء الأمثل لعمليات حفظ السلام على الولايات التي توفر توجيهاً استراتيجياً واضحاً. فهي يجب أن تُعطى أولوية وأن تكون قابلة للتحقيق والتكيف مع الظروف المتغيرة ومزودة بالموارد الكافية. وهذا عامل حاسم لأي بعثة كي تكون مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وأعترف بالتقدم الذي أحرزه المجلس في هذا

المضلة وخطاب الكراهية. في مثل هذه الظروف، غالباً ما يفتر أحد أطراف النزاع على الأقل إلى أي طموح سياسي يتجاوز تأجيل الفوضى، مما يجعلها أطرافاً غير راغبة في السلام.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، يواصل اليوم أكثر من 70 000 من قوات حفظ السلام عملهم الحيوي بشجاعة. فهم يُحدثون فرقاً كل يوم في حماية المدنيين وإزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات ومراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار الهشة ومنع تصعيد الأعمال العدائية. لقد شاهدت ذلك بنفسني مؤخراً في مخيم درودرو للنازحين في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. هناك، تتولى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وحدها حماية أكثر من 100 000 من المدنيين النازحين نتيجة للقتال الدائر. وفي جنوب لبنان، يعمل أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحت الخط اليومي الذي يتهدهدها بسبب استمرار تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق. تؤدي البعثة، باعتبارها قناة الاتصال الوحيدة بين الجانبين، دوراً حاسماً في تجنب سوء التقدير وسوء الفهم بين الجانبين. وأتوجه بخالص الشكر للمجلس على ثقته بالقوة المؤقتة من خلال الإجماع على تمديد ولايتها الشهر الماضي.

وأود أن أشارككم خمس رسائل حول المتطلبات الأساسية لحفظ السلام الفعال.

أولاً، الهدف النهائي لجميع عمليات حفظ السلام هو هدف سياسي. وتهدف جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى دعم اتفاقات السلام بين أطراف النزاع. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، تعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على إشراك الجهات المعنية الرئيسية، على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز الحلول السياسية التوافقية الشاملة للجميع. وعلى أقل تقدير، تهدف عمليات حفظ السلام إلى بناء الثقة وتهيئة الظروف الملائمة لتوطيد عملية سياسية دائمة. وفي حين لم يتم إحراز تقدم يذكر في العملية السياسية في قبرص منذ عام 2017، إلا أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تواصل جهودها للحفاظ على الهدوء، حيث

البنوية التي لم نعالجها بعد بشكل كافٍ. وقد يشمل ذلك مجالات مثل استنهاض المجتمعات المحلية وتحسين استخدام التقنيات الرقمية. وكما أبلغتُ المجلس سابقاً، سأظل ملتزماً بإطلاعكم بانتظام على التحديات التي نواجهها والنقد الذي نحرزه.

ويوثق آخر تقرير مرحلي عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، الذي عممته على جميع الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الأسبوع الماضي، التحسينات والتحديات في المجالات الرئيسية. وأود أن أسلط الضوء على بعضها.

تبقى سلامة أفراد قوات حفظ السلام وأمنهم ورفاههم من الشواغل الأساسية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، انخفض عدد الوفيات في صفوف قوات حفظ السلام بسبب الأعمال الكيدية من 33 في عام 2022 - منها 15 من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي - إلى سبعة في عام 2023 وإلى أربعة في عام 2024 حتى الآن. بالطبع، فإن أربع وفيات عدد كبير جداً. وقد ساهم إغلاق بعثة الأمم المتحدة في مالي في هذا الانخفاض ولكن الأهم من ذلك هو الإجراءات الكبيرة التي اتخذتها جميع بعثات حفظ السلام والمقر لتعزيز أمن قوات حفظ السلام. ولكن المثير للقلق هو أن العدد الإجمالي للأعمال العدائية ازداد في جميع البعثات.

ويمثل التهديد الناشئ المتمثل في الطائرات المسييرة مصدر قلق متزايد. فعمليات حفظ السلام ليست بمنأى عن هذا التهديد، وقد شهد عام 2024 أول هجوم مسجل باستخدام منظومة مسيرات مسلحة مرتجلة يستهدف بعثة للأمم المتحدة. وتعمل إدارة عمليات السلام عن كثب مع إدارة الدعم الميداني لتزويد المزيد من قوات حفظ السلام بمنظومات مضادة للمسيرات والتدريب عليها، ولكن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل بالتعاون مع الدول الأعضاء.

كما نواصل تنفيذ خطة العمل الشاملة لتحسين أمن قوات حفظ السلام. وقد أحرز تقدم في ضمان سرعة وفعالية إجلاء حفظة السلام المصابين. وأنشأت كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوة الأمم

الصدد على الرغم من التحديات الجسام. وستواصل الأمانة العامة القيام بدورها، بما في ذلك من خلال تقديم تقييمات منتظمة وواضحة وصريحة بالإضافة إلى توصيات وسيناريوهات واقعية لدعم عملية صنع القرار في المجلس. كما نرحب بأراء المجلس بشأن ما ينبغي للأمانة العامة القيام به لتحسينها. ويجب أيضاً أن تتوافر موارد للولايات تتناسب مع طموحات المجلس. إن اعتماد ولايات طويلة ومفصلة دون توفير الموارد اللازمة يطرح توقعات غير واقعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإحباط لدى الدول المضيفة وسكانها ويوفر أرضية خصبة للمعلومات المغلوطة والمضللة.

ثالثاً، لا يمكن التصدي للتحديات المعقدة اليوم إلا من خلال تعددية الأطراف المترابطة والشراكات القوية - محلياً وإقليمياً وعالمياً. وسواء أكانت الجريمة المنظمة أم الجماعات المسلحة ذات الأيديولوجيات المتطرفة غير التابعة للدول أم آثار تغير المناخ، فإن العديد من دوافع نزاعات الزمن الحاضر لا تحترم الحدود الوطنية. ويجب أن تتبع عمليات حفظ السلام نموذجاً تشغيلياً أكثر تكاملاً مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والشركاء الإقليميين والدوليين. ففي أبيي، على سبيل المثال، تنجح قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إبرام اتفاقات سلام محلية بين الرعاة والمزارعين الذين يتنافسون على الموارد الطبيعية التي تزداد ندرة، مثل الأراضي والمياه. وهي تفعل ذلك من خلال العمل مع شركاء من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة على أرض الواقع لتيسير عقد سلسلة من المؤتمرات قبل موسم هجرة الماشية بهدف منع نشوب النزاعات وضمان التوصل إلى التسوية السلمية للنزاعات التي تنشب في هذا الموسم بشكل متكرر. وينبغي للدول الأعضاء أن توفر الولايات والموارد والمرونة الإدارية التي تسمح لنا بالانخراط في هذه الشراكات بالغة الأهمية.

رابعاً، يجب أن تهدف عمليات حفظ السلام نفسها إلى التحسين المستمر. ونحن بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في تعزيز أدوات حفظ السلام لجعلها أكثر فعالية وقابلية للتكيف مع التحديات الراهنة والمستقبلية. وندرس حالياً سبل تحديث وتكييف المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام من خلال السعي إلى معالجة التحديات

المتعلقة بحقوق المرأة على القلق الشديد، فإن جهود الدعوة التي تبذلها عملياتنا لحفظ السلام ومساعدتها قد أحدثت تغييرا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، تدعم البعثة عملية تسجيل الناخبين التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمات النسائية والتربية المدنية واستخراج شهادات الميلاد وتوفير تدابير للحماية للتمكين من مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في الانتخابات المحلية المقبلة.

وبالنظر إلى صفوفنا، فقد حققنا أو تجاوزنا جميع الأهداف الواردة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028، مع استثناء ملحوظ للوحدات العسكرية. فجميع البعثات العسكرية يقودها رجال. وفي كل الحالات باستثناء حالات قليلة، لم ترشح الدول الأعضاء سوى الرجال لشغل هذه المناصب. ونحث الدول الأعضاء بقوة على جعل المناصب القيادية العسكرية في الوطن متاحة بقدر أكبر للنساء وترشيحهن للخدمة في عملياتنا لحفظ السلام. أما على الجانب المدني، فقد حققنا نجاحاً أكبر حيث تشغل نساء نسبة 46 في المائة من مناصب رؤساء ونواب رؤساء البعثات في العمليات متعددة الأبعاد.

إن التكامل الاستراتيجي والتشغيلي داخل البعثات ومع شركائنا أمر محوري لزيادة الفعالية. ونواصل تعزيز التحليل والتخطيط المتكاملين. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، وضعت بعثة الأمم المتحدة استراتيجية سياسية توفر رؤية استراتيجية مدتها خمس سنوات وخطة للبعثة. ولدى ثمان من بعثاتنا خطط بعثات معتمدة من قبل الممثلين الخاصين. ولضمان زيادة هذا العدد، تعكف إدارة عمليات السلام على وضع مجموعة من الإرشادات وعناصر الدعم للبعثات بحيث يكون لديها جميعاً خطط بعثات تسترشد باستراتيجية سياسية.

والتكامل الفعال أمر بالغ الأهمية بنفس القدر خلال المراحل الانتقالية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل خطة فك الارتباط المشتركة التي وقعتها الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر

المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي خلايا لتنسيق إجلاء المصابين ونقحتا التوجيهات وأجرتا تدريبات واختبارات إجهاد. إن الجرائم العنيفة ضد قوات حفظ السلام مروعة وغير مقبولة. وسنطلق قريباً قاعدة بيانات للدول الأعضاء، وفقاً للتكليف الصادر بموجب القرار 2589 (2021)، وسنواصل بالطبع السعي الدؤوب لتحقيق المساءلة عن هذه الجرائم. وقد وضعت إدارة الدعم الميداني استراتيجية الصحة النفسية للأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة وستطلق قريباً المنصة الرقمية "مايند كومبانين" التابعة للأمم المتحدة بـ 16 لغة.

ولكن يجب علينا جميعاً أن نتذكر أن الكثيرين من حفظة السلام يستسلمون للمرض الذي لا يزال السبب الرئيسي لوفيات قوات حفظ السلام. ونشيد جميعاً بذكرى جميع حفظة السلام الذين سقطوا.

ويتوقف إحراز مزيد من التقدم في مجال سلامة وأمن قوات حفظ السلام على دعم الدول الأعضاء المستمر، بما في ذلك من خلال توفير المهارات والمعدات والخبرات المتخصصة. ويتطلب التنفيذ الفعال للولايات أن تتوفر لحفظة السلام القدرات والعقليات المناسبة. وتعمل الدول الأعضاء والأمانة العامة بشكل تعاوني للحفاظ على جاهزية الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة للانتشار في البعثات الميدانية. وتؤدي العملية الوزارية المعنية بحفظ السلام دوراً مفيداً في معالجة الثغرات في القدرات. وقد أسفر الاجتماع الوزاري الأخير، الذي عُقد في أكر في كانون الأول/ديسمبر 2023، عن إعلان 60 من الدول الأعضاء عن تعهدات جديدة، ونحن ممتنون لذلك. وسيكون الاجتماع الوزاري المقبل، في برلين في أيار/مايو 2025، فرصة رئيسية للنظر في مستقبل عمليات حفظ السلام والتعهد بالقدرات الحاسمة اللازمة لنماذج البعثات الميدانية الحالية والمحتملة مستقبلاً على السواء. والعمل المفاهيمي المهم لهذا الحدث يجري بالفعل. وأود أن أشكر ألمانيا على استضافتها للمؤتمر وأعرب أيضاً عن عظيم الامتنان لغانا على استضافتها للمؤتمر السابق الذي حقق نجاحاً كبيراً.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضرورة سياسية واستراتيجية في جميع جهودنا. وبينما تبعث الاتجاهات العالمية

إننا نمر بلحظة محورية. فبعد أسبوعين من الآن، سيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لزعماء العالم فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لتعزيز واستعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف ولم يتم التأكد بعد مما إذا كانت الدول الأعضاء لا تزال ملتزمة تماماً بالحلول المتعددة الأطراف للأزمات. وسيكون مؤتمر القمة لحظة لإعادة تقييم وإعادة تأكيد نقاط القوة الكامنة التي جعلت حفظ السلام ناجحاً على مدى ثمانية عقود تقريباً. وآمل أن يعتمد قادة العالم "ميثاقاً من أجل المستقبل" يتسم بالطمح ويعطي تفويضاً واضحاً وقوياً لمواصلة جهودنا لجعل حفظ السلام ملائماً للغرض المنشود في مواجهة تحديات اليوم والغد.

لقد أثبت حفظ السلام جدارته بوصفه أداة رئيسية للمجلس ويجب أن يستمر في التكيف لمواجهة التحديات المستقبلية. وخلال الفترة التي تسبق الاجتماع الوزاري المقبل لحفظ السلام، سنواصل استكشاف الإصلاحات والنماذج الممكنة التي قد تمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعمليات السلام بشكل أعم، من معالجة الطابع المتغير للنزاع. ونقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية ضمان أن نكون مستعدين.

في كل يوم، ينفذ حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بشجاعة عددا لا يحصى من الأرواح مقابل استثمار صغير نسبياً. لكن مهامهم بحاجة إلى ما تستحقه من اهتمام ودعم سياسي وموارد. وهناك أدوات قليلة أفضل لتحقيق السلام في عصر متسم بالهشاشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لأكروا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إيرو.

السيدة إيرو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن اليوم.

إن الفريق الدولي المعني بالأزمات، كما يعلم معظم أعضاء مجلس الأمن، منظمة عالمية لمنع نشوب النزاعات، تضم محللين يغطون تقريباً جميع البلدان التي تنتشر فيها عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة. ويعمل زملائي بالتعاون الوثيق مع مسؤولي الأمم المتحدة

2023 المرجع الرئيسي لانسحاب البعثة على نحو تدريجي وبصورة مسؤولة ومستدامة. وتسترشد البعثة بمجموعة من الدروس المستفادة من تجربتها الانتقالية حتى الآن ومن عمليات انتقالية أخرى في مجال حفظ السلام. كما أننا بصدد توثيق الدروس المهمة المستفادة من تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي المستقبل، يجب أن نحقق مزيداً من التكامل في النظام المتعدد الأطراف لنعالج بشكل أكثر اقتداراً دوافع النزاعات التي تمتد عبر المناطق والقارات.

كما أود أن أؤكد أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً في جميع سياقات بعثات حفظ السلام بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحقيق المساواة. ونواصل تعزيز جهودنا لضمان المساواة، بما في ذلك عندما يستلزم الأمر إعادة الأفراد إلى أوطانهم بسبب سوء السلوك. ونواصل إعطاء الأولوية للحفاظ على أعلى معايير السلوك لجميع أفراد حفظ السلام وحماية حقوق الضحايا.

أما رسالتي الخامسة والأخيرة فهي أنه حتى مع توفر كل الالتزام السياسي والاستثمارات اللازمة، من الواضح أن حفظ السلام له حدوده. فذوو الخوذ الزرق يمكنهم العمل بحزم لحماية المدنيين، لكنهم لا يخوضون الحروب. وفي حال عدم وجود وقف لإطلاق النار أو اتفاق سياسي، قد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات إنفاذ من قبل الشركاء. وقد شكل اتخاذ القرار 2719 (2023) بالإجماع علامة فارقة

من خلال تمكين عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الحصول على تمويل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وأحرز تقدم كبير في تفعيل القرار، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتنفيذ والتي تركز على أربعة مسارات عمل مواضيعية. ونعمل بشكل جيد جداً مع نظرائنا في مفوضية الاتحاد الأفريقي لرفع مستوى جاهزيتنا العملياتية المشتركة لوقت قد ندعى فيه للانتشار لدعم عملية سلام تابعة للاتحاد الأفريقي، مدعومة بالاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

السخط العام في شكل احتجاجات غاضبة، بل ومميتة، مناهضة للأمم المتحدة جراء فشل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في وقف العنف ضد المدنيين. ويفيد محللون بأن السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى يتشككون أيضا في قدرة الأمم المتحدة على وقف العنف. ولكن عندما تتدلع أعمال عنف، يفر المدنيون نحو قواعد الأمم المتحدة أملا في السلامة. وعندما توفر الأمم المتحدة الأمن للقوافل - كما تفعل في عاصمة أفريقيا الوسطى، بانغي - يسافر الناس بأمان. وفي بعض الحالات، لا يدرك المدنيون الولايات والقيود التي يواجهها حفظة السلام أنفسهم. ولا يزال يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهد لإدراك الكيفية التي تنتظر بها المجتمعات المحلية إلى الأمم المتحدة، وبالتالي كيف يمكن للأمم المتحدة أن تعمل لتلبية توقعات هذه المجتمعات. ولكن الأمر ينطوي أيضا على تذكرة بحقيقة قديمة: عندما يكلف المجلس قوات الأمم المتحدة بحماية المدنيين، يجب أن يكفل تزويدها بالوسائل والدعم السياسي اللازمين لتحقيق هذا الهدف، تماما كما قال وكيل الأمين العام في ملاحظاته. وإذا لم يفعل المجلس ذلك، فإنه يقوض مصداقية الأمم المتحدة وفرص نجاحها.

أما رسالتي الثالثة والأخيرة إلى المجلس، فهي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تعد تؤدي دورا سياسيا رئيسيا في العديد من البلدان التي يغطيها الفريق الدولي المعني بالأزمات، حتى في البلدان التي يوجد فيها آلاف الأفراد التابعين للمنظمة في الميدان. وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، توسطت الأمم المتحدة في إنهاء الحروب في مناطق تمتد من أمريكا الوسطى إلى جنوب شرق آسيا. وساعد ذوو الخوذ الزرق في ترسيخ الاتفاقات المنبثقة عن تلك الوساطة. إلا أن الأمم المتحدة كثيرا ما تلجأ اليوم إلى جهات فاعلة أخرى - سواء كانت من فرادى الدول أو المنظمات الإقليمية - لقيادة جهود صنع السلام والوساطة. وهذه، بالتأكيد، هي الاستراتيجية الصائبة التي يجب اتباعها في كثير من الحالات. ويعمل الفريق المعني بالأزمات أيضا مع طائفة من الجهات الفاعلة لمعالجة النزاع ويقرر الجهات التي سيعمل معها على أساس كل حالة على حدة. ونجحت الأمم المتحدة في بعض الحالات، كما في جنوب السودان، في دعم مبادرات السلام

ويسعدني جدا أن أدلي ببياني جنبا إلى جنب مع وكيل الأمين العام. إننا نتباحث أيضا مع حكومات تلك البلدان ومواطنيها، وحيثما أمكن، مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

وأود أن أؤكد الرسائل الخمس التي وجهها وكيل الأمين العام للتو في بيانه وأود أن أطلع المجلس على ثلاث رسائل إضافية استنادا إلى بحوث زملائي في الأماكن التي توجد فيها عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

رسالتي الأولى لأعضاء المجلس بسيطة: إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال ذات قيمة ولا تزال تتطوي على نقاط قوة كبيرة. لقد كثر الحديث عن تراجع حفظ السلام. وكتبنا عن ذلك نحن أنفسنا. ويشير بعض المحللين إلى أن المنظمات الإقليمية أو البعثات المخصصة ستحل محل قوات الأمم المتحدة. صحيح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تقلصت عموما في العقد الماضي. ويؤيد الفريق الدولي المعني بالأزمات المبادرات بشأن عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، مثل القرار 2719 (2023) الذي ذكره وكيل الأمين العام للتو، والتي يمكن أن تمكن المنظمات الأخرى من تولي زمام المبادرة في معالجة بعض الأزمات. ولكن كما تبين للتو من عملية نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، يمكن أن يكون إنشاء البعثات المخصصة عملية معقدة تستغرق وقتا طويلا. وفي المقابل، أنشأت الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة مجموعة فريدة من الآليات لإدارة تشكيل القوات ونشرها ودعمها. وهناك دائما مجال لتحسين نظم الأمم المتحدة وأعتقد أن وكيل الأمين العام أوضح ذلك في بيانه. ويسرنني أن مشروع "الميثاق من أجل المستقبل" يدعو الأمين العام إلى استعراض جميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويجب على المجلس والأمم المتحدة قاطبة إيلاء أهمية لعمليات الأمم المتحدة وتعزيزها، لا إلغاؤها.

ورسالتي الثانية إلى المجلس هي أنه يجب علينا أن نتذكر أن معيار العديد من المدنيين في الحكم على عمليات السلام هو الأمن المادي الذي يمكن أن توفره أو الذي لا توفره لهم، كما نشهد في بعض الحالات. فقد شهدنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية انفجار

تسعينيات القرن الماضي، إلى جانب الرئيس دانيلو تورك والسفيرة سانيا شتيلتس. وكنتُ في ذلك الوقت حديث عهد بنيويورك بعد أن خدمتُ في صفوف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة.

وقبل 30 عاماً، كانت في كرواتيا 15 كتيبة أو وحدة مشكلة تابعة للأمم المتحدة من 11 بلداً مختلفاً، تمثل جميع أنحاء العالم تقريباً: كندا من أمريكا الشمالية؛ والأرجنتين من أمريكا الجنوبية؛ وكنيا من أفريقيا؛ والأردن ونيبال وإندونيسيا من آسيا؛ وأوكرانيا والاتحاد الروسي وبولندا من أوروبا الشرقية؛ وبلجيكا والدنمارك من أوروبا الغربية. بل كانت هناك كتيبة تابعة للولايات المتحدة في الجنوب فيما عُرف لاحقاً ببعثة الانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، التي أصبحت الآن جمهورية مقدونيا الشمالية. يا لها من فترة - كانت تعمل فيها وحدات مشكلة أمريكية وروسية في نفس المسرح العام، تحت قيادة عسكرية تابعة للأمم المتحدة تقودها فرنسا، وكانوا جميعاً مسؤولين أمام الممثل الخاص للأمين العام ياسوشي أكاشي من اليابان. وكان هناك مراقبون عسكريون وأفراد شرطة مدنيون وموظفو شؤون مدنية من كل مكان. وبالمثل، كان التمثيل في البوسنة والهرسك مثيراً للإعجاب وواسع النطاق من حيث الوحدات المشكلة - فرنسا والمملكة المتحدة وتركيا ومصر وماليزيا وبنغلاديش والسويد وهولندا وبلدان الشمال الأوروبي وغيرها. ولا يعني ذلك أن هذا الأمر كان ضماناً للانتصار - بالطبع لا، بل على العكس من ذلك. ففي حين أن الأمم المتحدة حققت بعض النجاحات التكتيكية في يوغوسلافيا السابقة وكان هناك الكثير من الشجاعة ولكن كان هناك للأسف أيضاً، كما حدث في رواندا عام 1994، مظاهر جبن وأخطاء هائلة في التقدير وأعمال وحشية تدمع لها العيون، لم نستطع وقف الكثير منها أو لم نقم بذلك. ولكننا كنا جميعاً تقريباً هناك، نعاني الألم معا ونأمل أن نكون قد تعلمنا منه معاً. وإلى جانب يوغوسلافيا السابقة، كانت هناك بعثات مراقبين عسكريين أصغر حجماً وبعثات لدعم الانتخابات، وفي وقت لاحق بعثات ذات طابع تنفيذي تذكرنا بالعملية الأولى في جمهورية الكونغو - أي طائفة كاملة من أدوات الأمم المتحدة للسلام.

على مستوى المجتمع المحلي، حتى عندما تقلص نفوذها على المستوى الوطني. ولكن في أماكن أخرى - كما في حالة الصحراء الغربية مثلاً - تُبقي الأمم المتحدة على قوات حفظ سلام في أماكن تبخرت فيها منذ فترة طويلة الاستراتيجيات السياسية التي كان من المفترض أن تخدمها تلك القوات.

وبالتالي، فإن المجلس يملك القدرة على معالجة هذه الفجوة السياسية ويتحمل المسؤولية عن ذلك. وعندما يقدم أعضاء المجلس دعماً جيداً لممثلي الأمم المتحدة - كما فعلوا مع السفير لعمامرة في حالة السودان، على سبيل المثال - يمكن أن يمنح ذلك الممثلين الزخم الإضافي الذي يحتاجون إليه للنجاح في عملهم. وعلى العكس، عندما تتبع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، سياسات تقوض الأمم المتحدة أو تؤدي إلى تهميشها من الناحية السياسية، لا يستطيع أولئك الممثلون القيام بعملهم كما ينبغي. وينبغي للمجلس ألا يُدعِم ممثلي الأمم المتحدة للفشل. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي اتخذت أشكالاً ومسؤوليات عديدة منذ أول بعثة لحفظ السلام في عام 1946، هي من أكثر عناصر مجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن قدرة على التكيف.

في الختام، يجب على أعضاء المجلس، رغم الخلافات والصعوبات الدبلوماسية التي يواجهها، أن يقدموا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدعم السياسي الذي تحتاج إليه لإنهاء الحروب وحماية الضعفاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيرو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة المعهد الدولي للسلام إلى المشاركة في هذه المناقشة. ويسعدني أن أنضم إلى صديقي، وكيل الأمين العام جان ببيير لأكروا وكومفورت إيرو من الفريق الدولي المعني بالأزمات. ويسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تتراأسون المجلس خلال هذا الشهر بالغ الأهمية. وأتذكر بإعجاب مهارة سلوفينيا خلال فترة عضويتكم السابقة هنا، سيدي، في

الماضي، سلسلة من ردود الفعل عن غير قصد عندما أكد اعتقاده بأنه ينبغي لبلده ألا يعرض أبداً أفراده العسكريين للأذى حيث لا توجد مصلحة وطنية مباشرة. فمنذ الأيام الأولى للأمم المتحدة، كان ذلك تحديداً ما قام به الأيرلنديون والفيجيون والنيباليون وغيرهم كثيرون - أي إرسال حفظة سلام إلى ساحات لم يكن هناك أي دافع ممكن لوجودهم فيها سوى خدمة الإرادة الجماعية، وهو ما يحاول الكينيون الآن القيام به في هايتي. غير أنه بين عشية وضحاها تقريباً، انتشرت عدوى عقيدة باول في العواصم - وخاصة البرلمانات - حيث تساءل الكثيرون بصوت عالٍ عن سبب إيفاد بني جلدتهم في بعثات الأمم المتحدة الخطيرة. وأذكر صراخ القائد العسكري للقوات المسلحة في بلدي عبر الهاتف في وقت مبكر من صباح أحد الأيام في عام 2000 وطرحه هذا السؤال بالذات.

وأسهمت تلك المشاعر المتأججة جزئياً في قرار بلدي، الأردن، إلى جانب الهند، بسحب كتائبه من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في خطوة غير مسبوقة في ذلك الوقت. وكان الدافع المباشر لذلك تعديل الأعضاء الدائمين للولاية دون أن يعلم كامليش شارما، الممثل الدائم للهند، أو أنا شخصياً، أي شيء عن ذلك حيث إننا لم نُستشَر. وفي ذلك الوقت تقريباً، أخبرت المجلس أننا ولئن كنا نريد خدمة الأمم المتحدة، فإننا نشعر بعدم الارتياح لاعتبارنا من الطبقة الدنيا في المنظمة، في أمم متحدة مقسمة بين سادة وخدم، أمم متحدة مقسمة بين مصرفيين وجنود حيث يُعتمد علينا وحدنا لتولي أخطر المهام، لا سيما أن عضوين فقط من أصل 15 عضواً في المجلس في ذلك الوقت كانا يساهمان بأعداد كبيرة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وبدا أن محاولة الرئيس باراك أوباما في عام 2015 لحشد المجتمع الدولي وحمله على بذل قصارى جهده وتجديد التزامه تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في أصعب الظروف، نجحت لبعض الوقت ولكنها جاءت متأخرة جداً ولم تقلح في عكس مسار التراجع - فقد كان العفن ببساطة راسخاً جداً.

سأتناول نقطتين بسيطتين بشأن ما يمكن فعله. من المعروف في الأمم المتحدة أنه في حال اختيار الأشخاص المناسبين ووضعهم

ولست بحاجة إلى وصف الوضع الحالي. فتراجع رغبة الدول في استضافة البعثات التي ترى أن صلاحيتها منتهية وتردد دول أخرى في توفير كتلة حرجة من الدعم السياسي لإنهاء ما يبدو الآن نزاعات لا نهاية لها أمر واضح للعيان، كما أوضح زميلي في إحاطتيهما. ولكن يكمن في صميم هذه المشكلة ضعف إيمان المنظمة بنفسها وفي قدرتها على أن تكون منظمة سلام في أصعب الظروف. ولعل هذا أوضح دليل على استسلامها للروح الانهزامية. وهذا الأمر واضح بقدر ما هو مؤلم، كما يدل على ذلك استعداد الكثيرين في الأمم المتحدة ذهنيًا للتخلي عن المسؤوليات الصعبة ذات الصلة بإجراءات الإنفاذ وإسنادها للاتحاد الأفريقي. وينبغي اعتبار الاتحاد الأفريقي شريكاً استراتيجياً للأمم المتحدة ولا شيء غير ذلك.

ومن المؤسف أن الأمم المتحدة تبدو اليوم، في ما يتصل بالسلام والأمن، وكأنها بقايا لما كانت عليه، وليس السبب في ذلك هو تلاشي الحاجة بطريقة ما إلى وظيفة السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن بعض العلامات موجودة منذ سنوات عديدة. فعندما انضممت إلى المجلس قبل عشر سنوات، كان التركيز منصباً بالكامل تقريباً على أفريقيا في البنود المدرجة على جدول الأعمال في ذلك الوقت وكان عددها أكثر من 80 بنداً. وبدا الأمر وكأن مجلس الأمن نسخة أخرى من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولكن في نيويورك. وأعطى ذلك الانطباع بأن الدول الأفريقية تحتكر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. أفلم تكن هناك نزاعات في أماكن أخرى من العالم، بخلاف هايتي أو أفغانستان، في أمريكا الجنوبية أو في آسيا مثلاً، تستحق أن تُدرج على جدول أعمال المجلس؟ كيف أصبح الأمر على هذا النحو، غير متوازن إلى هذا الحد ومن الصعب جداً معالجته الآن؟

وبينما هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تفسر هذا الأمر، مع بعض الجذور الجيوسياسية الواضحة وجذور أخرى ناجمة عن تحديات مكافحة الإرهاب، سأركز على سبب واحد فقط. لقد أطلق كولن باول، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة للولايات المتحدة في أوائل التسعينيات من القرن

حقاً مناقشاتنا اليوم. فقد شحذوا تفكيرنا كثيراً وأعطونا دفعة للعمل. لذا، أشكرهم جزيل الشكر على ذلك.

لا تزال عمليات الأمم المتحدة للسلام تمثل واحدة من أكثر الأدوات المتاحة لمجلس الأمن فعالية لصون السلام والأمن. وتعكس في الوقت نفسه تعددية الأطراف في أفضل حالاتها، حيث تتصدى الدول الأعضاء بشكل جماعي في تضامن للتحديات التي تواجه دولة عضو زميلة في مجال السلام والأمن. لذلك ليس من المستغرب إقرار العالم بعمليات حفظ السلام وبذوي الخوذ الزرقاء كأحد أبرز رموز الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد مرت 10 سنوات منذ التفويض بأمر عملية سلام جديدة للأمم المتحدة، في حين أن العديد من العمليات شهدت عمليات خفض تدريجي وانسحاب نتيجة لغياب دعم البلد المضيف والدعم الشعبي. كما أن هناك افتقاراً متزايداً لوحدة مجلس الأمن، التي هي شرط لا غنى عنه لنجاح أي مهمة. كل ذلك يحدث على الرغم من أن العالم أصبح أقل سلاماً ورغم أن احتمال نشوب نزاع كبير آخر بلغ أعلى مستوياته في الآونة الأخيرة، وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2024.

وعانت عمليات السلام في السنوات الأخيرة من أزمة ثقة. لقد عانت بسبب عدم التوافق بين ولاياتها وتوقعات الحكومات والسكان. ولم تتمكن من التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة والتحديات. ومع بلوغ أعداد النزاعات الجارية والخسائر في صفوف المدنيين والتهديدات والتحديات الجديدة أعلى مستوياتها، بما في ذلك الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها الدول والمجتمعات بسبب تغير المناخ وانعدام الأمن المائي، فإننا نحتاج - الآن أكثر من أي وقت مضى - إلى عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تقي بالغرض وتتمتع بالدعم السياسي القوي والموحد من المجلس.

ونحتاج إلى عمليات ذات أهداف استراتيجية محددة بدلاً من المهام الإلزامية. نحن بحاجة إلى وضع عمليات ذات ولايات تتناسب مع توقعات الحكومات المضيفة والسكان المدنيين. وفي حين يحتاج المجلس إلى التواصل مع البلدان المضيفة والاستماع إلى وجهات نظرها، إلا أنه يجب أن يتوقع أيضاً أن يبدي البلد المضيف مسؤولية

في أصعب المواقف، فغالباً ما تحدث معجزات صغيرة بالرغم من كل الصعوبات، وهي تحدث بسرعة. وكما قالت السيدة إيرو، ينبغي للمجلس أن يقلل اهتمامه بالهيكل الدقيق للولايات في المستقبل وأن يركز أكثر على ضمان اختيار الأشخاص المناسبين، تماشياً مع الفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، ثم تركهم يعملون دون قيود ودون تضمين ولاياتهم أي تعليمات مرهقة. ويتعين على المجلس ببساطة تزويدهم بالدعم الذي يحتاجون إليه.

ثانياً، مع انقسام المجلس الحاد، فإننا نوصي بالعودة إلى الأساسيات. فعندما يكون هناك تهديد ناشئ أو فعلي للسلام والأمن الدوليين، ينبغي للمجلس أن يكلف الأمين العام، دون أي تحديد مسبق على الإطلاق، بالذهاب شخصياً إلى قلب البقعة الساخنة وتقييم الحالة قبل أن يقدم تقريراً إلى المجلس يضم مجموعة من الاقتراحات. هذا كل ما ينبغي للمجلس القيام به كخطوة أولى وليس أكثر من ذلك. وعندما يقدم الأمين العام تقريره، يمكن للمجلس أن يبدأ في تصميم استجابة منطقية. وبعبارة أخرى، يجب السماح بتحديد نوع الجراحة المطلوبة بحسب الجرح وكما يفهمه على أفضل وجه كبير الجراحين. فالأمين العام هو الشخص الذي يقود المنظمة. والأمين العام هو الأكثر إلحاحاً بشكل كامل بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. والأمين العام هو أيضاً صاحب الرؤية الأوضح لرقعة الشطرنج الاستراتيجية.

النقطة الأخيرة ذات الصلة التي أود التطرق إليها هي أن مجلس الأمن - وخاصة الأعضاء الدائمين فيه - هو الذي يختار الأمين العام، بينما تعينه الجمعية العامة. ولذلك، فإن من واجب المجلس أن يثق بالأمين العام وبحياده وحسن تقديره عندما يتكلم عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وإذا كان الأعضاء يعتقدون أن الأمين العام قادر على ذلك، يتعين عليهم بالتالي أن يحترموا قدراته وأن يكلفوه ويوفدوه وأن يستمعوا إليه ثم يستجيبوا للأزمة على هذا الأساس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً سلوفينيا.

أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لأكرو والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد الحسين على إحاطاتهم الثاقبة التي أعقد أنها أثرت

النساء والشباب في أنشطة بناء السلام والانتعاش الاقتصادي أمر بالغ الأهمية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفرادها. وأود أن أقدم بتعازينا لأسر جميع موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم أثناء توفير الأمن والدعم للشعوب في جميع أنحاء العالم في سعيها عن السلام. ونشيد بجميع النساء والرجال الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم للوفاء بوعدها بعدم ترك أحد خلف الركب. وتظل شجاعتهم وتقانيهم في صميم جهودنا لحفظ السلام.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والرئيسة التنفيذية للفريق الدولي المعني بالأزمات، إيرو، ورئيس المعهد الدولي للسلام، الحسين، على أفكارهم القيمة ودعمهم المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أود أيضاً أن أشكر حفظة السلام الشجعان الذين يعرضون حياتهم للخطر في جميع أنحاء العالم كل يوم، وأن أشيد بحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في السعي لتحقيق السلام هذا العام.

تعتبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصراً لا غنى عنه في مجموعة أدوات مجلس الأمن للسلام والأمن العالميين ورمزاً مهماً للتعاون على الصعيد العالمي. وبينما تواجه عمليات حفظ السلام تحديات جديدة ونظمية، كما سمعنا، يجب علينا حماية هذه الأداة وتحسينها من أجل المستقبل. أود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط عامة.

أولاً، تواجه عمليات حفظ السلام تحديات متغيرة. وهي تشمل ضرورة الحفاظ على العلاقة مع الدول المضيفة وأهمية وضع توقعات واضحة فيما يتعلق بمسؤوليات الدول المضيفة. من شأن ذلك أن يقلل من خطر تسارع عمليات سحب البعثات، كما رأينا مؤخراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد المعلومات المغلوطة والمضللة ضد البعثات يعرض

من حيث تحسين الحوكمة وحماية السكان المدنيين. نحن بحاجة إلى عمليات تتبع المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة - ونحن بحاجة إلى التقيد الصارم بمبدأ إعطاء الأولوية للعمل السياسي.

وفي إطار البحث عن أفكار جديدة، ينبغي أن نستفيد من خبرات الأمم المتحدة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وقد استمعنا اليوم أيضاً إلى العديد من الأفكار. كما يجب علينا بناء شراكات أقوى مع الشركاء الإقليميين والوطنيين والمحليين. وتتمتع المنظمات الإقليمية بفهم فريد للديناميات المحلية بفضل شراكاتها الوثيقة مع الدول المضيفة وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية. إذ يمكنها أن تضطلع بدور حيوي في تهيئة بيئة آمنة لمشاركة عمليات حفظ السلام بصورة فعالة. ويتعين على المجلس أن يستفيد من الأمثلة الجيدة للشراكات، مثل القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، والإذن بتقديم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الحفاظ على المكاسب الأمنية في الصومال.

ويشجعنا التقدم الكبير الذي تحقق بالفعل من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجية تنفيذها. يجب أن يعكس هذا التقدم تحولاً نحو حفظ سلام أكثر مرونة واستجابة يتكيف مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات على الصعيد العالمي.

تعتمد فعالية عمليات السلام وشرعيتها على قدرتها على أن تعكس احتياجات المجتمعات التي تخدمها وتلبّيها. وتستلزم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأكثر شمولاً وتركيزاً على الناس زيادة المشاركة المجتمعية، وتعزيز تمكين المرأة والشباب، والعمليات السياسية الشاملة للجميع، والمساءلة والشفافية، وإقامة شراكات أقوى مع المجتمع المدني. إن إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب عمليات السلام، بدءاً من التخطيط إلى التنفيذ، وإيجاد فرص لمشاركة

ومؤتمراته التحضيرية، حول السبل التي يمكننا من خلالها مساعدة حفظ السلام على التطور من أجل ضمان قدرته على الاستجابة بفعالية لتحديات المستقبل.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا على ملاحظاته الاستهلاكية، وكذلك السيدة كومفورت إيرو والأمير زيد رعد الحسين، الرئيسان والرئيسان التنفيذيان للفريق الدولي المعني بالآزمات والمعهد الدولي للسلام، على التوالي، وهما منظماتان مرموقتان تعمل سويسرا معهما عن كثب، بما في ذلك بشأن مستقبل حفظ السلام.

كما أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى ذوي الخوذ الزرقاء على التزامهم. يقوم هؤلاء النساء والرجال الشجعان كل يوم بعمل رائع في خدمة السلام، وغالبًا ما يكون ذلك في ظروف صعبة للغاية، كما سمعنا. ونشيد على وجه الخصوص بـ 4300 من ذوي الخوذ الزرق جادوا بأرواحهم منذ عام 1948 لحماية أرواح الآخرين.

وفي أيار/مايو، وبمناسبة اليوم المخصص لحفظ السلام، أكد الأمين العام أن هؤلاء الرجال والنساء "يمثلون تعددية الأطراف في الواقع العملي" وأن جهودهم تجسد الالتزام بالوقاية الوارد في الخطة الجديدة للسلام. وفي ضوء آلاف الأرواح التي أُنقذت، فإننا نتفق تمامًا مع هذا التقييم. وفي نفس المناسبة، قبل ذلك بعام واحد، في عام 2023، وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانطلاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كان لوزير دفاع بلدنا شرف رئاسة مناقشة المجلس بشأن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام (انظر S/PV.9329). وأطلقت المناقشة عملية توجت باتخاذ القرار 2719 (2023) في كانون الأول/ديسمبر 2023. وكان ذلك القرار، كما سمعنا، علامة فارقة في التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي.

وعلى مدار 75 عامًا، تمكنت عمليات حفظ السلام من التكيف، وبنجاح في كثير من الأحيان، مع التحديات العديدة، وكثيرا ما كان ذلك يحدث بطريقة مبتكرة جدا - على سبيل المثال، من خلال تعزيز

سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا للخطر. تحتاج عمليات حفظ السلام إلى شراكة وتعاون أقوى مع الدول المضيفة ودعمها السياسي وموافقتها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للولايات والتخطيط الجيد لعمليات الانتقال.

ثانياً، يجب أن نواصل تكييف نهجنا لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل سياق. تعمل عمليات حفظ السلام بشكل أفضل عندما تكون هناك عملية سياسية يجب دعمها أو سلام يجب الحفاظ عليه. ويجب تصميم البعثات الجديدة بشكل أفضل وأكثر مهارة ومرونة، مع ولايات مركزة وواقعية. يجب أن نستمر في تعزيز البعثات من خلال تعزيز استخبارات حفظ السلام والإلمام بالحالة السائدة وتبني التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب علينا جميعاً أن نعيد تأكيد التزامنا باستراتيجية العمل من أجل حفظ السلام ودعم تنفيذها. كما ستساعد عمليات الانتقال المستدامة التي تسترشد بأفضل الممارسات والدروس المستفادة والتي تضمن حماية المدنيين على ضمان الحفاظ على المكاسب التي حققتها البعثات.

ثالثاً، يجب أن نعترف بالتقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن نلتزم بضمان أن تكون جميع عمليات السلام ممثلة تمثيلاً كاملاً للمرأة وأمنة لها. تُعد مساهمات المرأة جزءاً لا يتجزأ من جميع مراحل بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عمليات التخفيض والانسحاب والعمليات الانتقالية. وستواصل المملكة المتحدة المساعدة في تهيئة بيئة تمكينية للنساء العاملات في مجال حفظ السلام من خلال دعمنا لصندوق مبادرة إلسي وقائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا ومن خلال التدريب الثنائي الذي يقدمه الفريق البريطاني لدعم السلام.

ولا تزال المملكة المتحدة داعماً ملتزماً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال نشر قوات حفظ السلام والمستشارين العسكريين، وإصلاح عمليات حفظ السلام. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات، بما في ذلك في المؤتمر الوزاري لحفظ السلام في برلين

أخيراً، إن حفظ السلام جهد جماعي، كما سمعنا. والشراكة والثقة والشفافية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول المضيفة وعمليات حفظ السلام أمور بالغة الأهمية. ووحدة المجلس مهمة لمصداقية عمليات حفظ السلام وقبولها على أرض الواقع، وفي نهاية المطاف، لسلامة ذوي الخوذ الزرق.

إن عمليات حفظ السلام هي التعبير الأسمى عن التضامن بين الدول وقد أثبتت جدارتها. ويجب أن تُمكن المناقشات الجارية، ولا سيما في سياق الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، عمليات حفظ السلام من مواصلة حماية الأرواح وأن تظل إحدى أدوات الأمم المتحدة الرئيسية. ويجب على المجلس أن يغتنم الفرصة ويجب أن تتحلى بالشجاعة للتكيف، مستفيدين من الخبرة والدروس المستفادة من التطورات الأخيرة. وخلال الفترة التي تسبق رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر وزيارة الاتحاد الأفريقي إلى نيويورك، يسعدنا أن نسهم في هذه المناقشة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2719 (2023). وستواصل سويسرا دعمها الفعال لعمليات السلام من حيث الملاك الوظيفي والتمويل والتصميم.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الشاملة والسيدة إيرو والأمير زيد رعد الحسين على إحاطتهما الشاملتين.

أود في البداية أن أشيد بجهود وشجاعة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. فالتزامهم الثابت يسمح للبعثات بالعمل في أوضاع معقدة للغاية وبيئات أمنية صعبة.

ولا تزال مالطة ثابتة في التزامها بسلامة وأمن قوات حفظ السلام. وندين بشدة جميع الهجمات ضد البعثات، والتي قد يشكل بعضها جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وكما هو مذكور في التقرير المرحلي الخامس عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، فقد 196 من حفظة السلام أرواحهم بسبب أعمال كيدية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2017 وأيلول/سبتمبر 2024. ونحزن لتضحيتهم بأرواحهم من أجل الحفاظ على السلام. ولا تزال قوات حفظ

ولايات حماية المدنيين أو ضم مستشارين لشؤون المناخ. غير أن حفظ السلام مهدد الآن بطريقة أكثر جوهرية بفعل التوترات بين الدول وتراجع توافق الآراء وتضاؤل قبول الدول المضيفة. وبالتالي، من المهم الاستمرار في تصميم تلك الأداة بشكل استباقي بالنظر إلى تلك التغييرات الأساسية. ويجب أن نتطلع إلى المستقبل في دعمنا لحفظ السلام إذا أردنا أن ننجح في التكيف. وأود أن أتشاطر الأفكار الثلاثة التالية حول دور المجلس في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن يتمحور حفظ السلام حول الناس. فعمليات حفظ السلام لا تحدث أبداً في فراغ: إنها تشكل جزءاً من سياق تاريخي وثقافي واجتماعي واقتصادي قائم ويجب أن تكون أساساً لعملية سياسية. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء، اللاتي تعزز مشاركتهن الهادفة احتمالات النجاح وتساعد في التخفيف من المخاطر التي تواجه البعثات. ولهذا السبب، يجب ربط عمليات حفظ السلام بالعملية السياسية وعمليات السلام على الدوام. وإذا ما أُريد لهذه العملية أن تكون مستقرة، فيجب أن تركز على سيادة القانون التي يمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد في تعزيزها أو إعادة بنائها إذا ما وفرنا لها ما يلزمها من تقويض وموارد. وبالمثل، يجب أن تؤخذ إدارة الموارد الطبيعية وتأثير تغير المناخ في الاعتبار بشكل أكثر اتساقاً عند إنشاء المجلس للولايات.

ثانياً، لا ينطبق مبدأ نهج واحد مناسب للجميع على حفظ السلام. والهدف هو إعداد نماذج بعثات قابلة للتعديل لمعالجة الحالات الملموسة بشكل أفضل. ومن ثم، يجب أن يكون تحت تصرف المجلس طائفة من أشكال البعثات التي يمكنه تنفيذها ووضع تسلسل لذلك حسب الحاجة، وكما سمعنا، يجب أن تكون تلك الأشكال واضحة وواقعية. وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية مسار واعد وبنبغي الإسراع في تنفيذه. ويجب أن يكون الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان شرطاً أساسياً للحصول على دعم الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز استخدام الحلول المبتكرة، على سبيل المثال، تلك القائمة على التكنولوجيا الجديدة في هذا العالم المتغير.

سلام. والولايات القوية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حاسمة الأهمية للنهوض بحقوق المرأة وضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وأمنة في جميع جوانب صون السلام والأمن. ويجب أن تظل المساواة بين الجنسين في صميم استراتيجية الأمم المتحدة ووجودها المادي وقدرتها على دعم حفظ السلام المستدام، لا سيما خلال المراحل الانتقالية. وفي هذا الصدد، نشي على الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة.

وكما أبرز الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، غالباً ما تكون هناك فجوة مستمرة بين ولايات البعثات وما تتجزه بالفعل. ويرجع ذلك أيضاً إلى البيئات الصعبة والمتقلبة للغاية التي تعمل فيها. ولتضييق هذه الفجوات، ينبغي لعمليات السلام أن تستفيد من الطائفة الكاملة للقدرات والخبرات المدنية على صعيد منظومة الأمم المتحدة وأن تتكيف بشكل أفضل مع التهديدات المتغيرة باستمرار. وفي هذا الصدد، سيكون مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل فرصة للتفكير المتعمق في مستقبل حفظ السلام. وتقف مالطة على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن تظل عمليات حفظ السلام ركيزة أساسية للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشيد موزامبيق بإشادة كبيرة برئاسة سلوفينيا على عقد هذه الجلسة الهامة في أوانها. ونعرب عن بالغ امتناننا للإحاطات الثاقبة التي أدلى بها وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان بيير لأكروا، والرئيسة والمديرة التنفيذية للفريق الدولي المعني بالأزمات، السيدة كومفورت إيرو، والرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام، السيد زيد رعد الحسين، الذي يخدم الأمم المتحدة منذ فترة طويلة.

يكتسي دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية جوهرية للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بجميع حفظة السلام الذين يخدمون قضية البشرية وقضية الأمم المتحدة.

لا يتضمن ميثاق الأمم المتحدة في مواده تعريفاً أو وصفاً أو حتى ذكراً لمفهوم عمليات حفظ السلام، ولكن ينبغي ألا يفسر ذلك على أنه

السلام تواجه تحديات متزايدة على أرض الواقع، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية تنقلها وتزايد وجود المرتزقة. وهذا أمر مقلق للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديدات التي تشكلها الطائرات المسييرة التجارية الصغيرة، لا سيما في أفريقيا، تثير قلقاً متزايداً أيضاً. إن دور بعثات حفظ السلام في الحفاظ على السلام والاستقرار وحماية المدنيين لا يُقدر بثمن. وتؤيد مالطة بقوة الخطة الجديدة للسلام ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

وقد أبرز أحدث تقرير مرحلي أن البعثات تركز تقدماً في التخطيط والتقييم، بما في ذلك رصد تنفيذ الولاية. وفي هذا الصدد، نرحب بمجموعة التوجيهات وتدابير الدعم التي تقدمها إدارة عمليات السلام والتي تهدف إلى ضمان استناد جميع خطط البعثات إلى استراتيجية سياسية. وأفضل طريقة لتحسين عمليات حفظ السلام هي اعتماد نهج متكامل يشمل العديد من المسائل الشاملة، مثل حقوق الإنسان وتغير المناخ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة إلى أمرين أساسيين.

أولاً، يجب أن تحظى بعثات حفظ السلام بدعم سياسي واسع النطاق ويجب أن تحصل على تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. وتلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزاماً قوياً بهذا الهدف وتساهم معاً بربع ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانياً، يجب أن يكون للبعثات ولايات موثوقة وواقعية تستند إلى استراتيجيات سياسية واضحة لضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وتترك مالطة أيضاً الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها عمليات حفظ السلام على البيئة والمجتمعات المضيفة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يزيد مجلس الأمن من اهتمامه بهذا التحدي وأن يتصرف وفقاً لذلك. وهذا يعني نشر بعثات مسؤولة وصدقية للبيئة تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد التزامنا القوي بدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتبارها ركيزة أساسية لأي عملية

وتستحق الاحترام والاهتمام. وفي نهاية المطاف، فإن السلام يصب في المصالح العليا لتلك الدولة ويجب أن تتولى زمام أمور عملية السلام. نود أن نرد ما قالته سويسرا قبل لحظات من أن مبدأ "نهج واحد يناسب الجميع" لا يلائم عمل عمليات حفظ السلام. فلكل بلد تعقيداته الخاصة ولكل نزاع خصوصياته. لذلك يتعين على مجلس الأمن والأمانة العامة اتخاذ التدابير الملائمة التي تتناسب كل حالة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن من الضروري إعادة التفكير في الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية من أجل وضع نماذج مصممة خصيصاً للبعثات. لذلك ندعو الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى التنفيذ الفعال للقرار 2719 (2023).

وتعليقي الأخير هو أننا بحاجة إلى تعزيز الصلة التي تربط بين مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد مرور أكثر من سبعة عقود على إنشاء عمليات حفظ السلام. عملياً، إن كل دولة تحتاج إلى عملية حفظ السلام تتطلب أيضاً درجة من الإجراءات الآخرين. وفي معظم الحالات، يكون احتمال نجاح عملية حفظ السلام المنفصلة تماماً عن صنع السلام وبناء السلام ضعيفاً جداً.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام لأكروا والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد الحسين على إحاطاتهم القيمة.

تدرك جمهورية كوريا الدور الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن العالميين. ونفخر بكوننا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات حيث ساهمنا في 16 بعثة لحفظ السلام منذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة قبل 33 عاماً ونساهم حالياً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما أننا أحد أكبر المساهمين الماليين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستناداً إلى خبرتنا والتزامنا بعمليات حفظ السلام، نود أن نعرض اليوم النقاط التالية:

إسقاط. وترتكز وظيفة بعثات حفظ السلام بشدة على المقصد الأول من مقاصد الأمم المتحدة الوارد في المادة 1 من الميثاق والمتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. وتشكل عمليات حفظ السلام أداة لا غنى عنها لمجلس الأمن في أداء واجبه المتمثل في اتخاذ تدابير جماعية فعالة تسعى إلى إحلال السلام أو حفظ السلام أو بناء السلام. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، ندرك أن بعثات حفظ السلام تسهم في أمننا الجماعي إسهاماً كبيراً منذ إنشائها في عام 1948.

لقد نالت موزامبيق نصيبها من الخبرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات من 1992 إلى 1994. والعملية التي أُطلق عليها اسم "أونوموز ONUMOZ"، وهو المختصر البرتغالي لاسمها الكامل "عملية الأمم المتحدة في موزامبيق"، كانت حينئذٍ إحدى أكبر العمليات وأقصرها مدة وأنجحها أيضاً من وجهة نظر أعضاء الأمم المتحدة.

وإذ نحفل بمرور 30 عاماً على اختتام عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، فإننا نتأمل في العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا النجاح. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن النجاح يمكن أن يُعزى إلى الأسباب الرئيسية التالية: أولاً، الإرادة السياسية للأطراف لإنهاء النزاع؛ ثانياً، الإرادة السياسية التي تجسدت في اتفاق سلام ملزم بين الأطراف؛ ثالثاً، الإرادة الساحقة لشعب موزامبيق في إنهاء تلك الحرب المدمرة الناجمة عن الفصل العنصري؛ رابعاً، الدعم القوي على الصعيدين الإقليمي والدولي لتسوية النزاع.

أما من جانب الأمم المتحدة، فإننا نرى أن العوامل التالية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار: أولاً، ولاية واضحة وواقعية ومعدّة جيداً من مجلس الأمن والأمين العام؛ ثانياً، التخطيط الدقيق والمفصل من الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ثالثاً، احترام اتفاق مركز القوات بين البلد المضيف والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ رابعاً، تخصيص موارد تتناسب مع المهمة المخطط لها؛ خامساً، التقارب التام في نطاق الفهم بين مجلس الأمن والأمين العام؛ سادساً، الوعي بأنه حتى الدولة الهشة - أو في حالات أخرى الدولة المفككة - يحق لها أن تتمتع بسيادتها

الأفريقي في هذا الصدد، بسبل من بينها تنفيذ القرار 2719 (2023). كما ندعم تعزيز التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

ثالثاً، يجب أن تقوم عمليات حفظ السلام بإصلاحات وبالتكليف باستمرار مع الحقائق المتغيرة. ويجب على عمليات حفظ السلام أن تبذل المزيد من الجهد للتصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، مثل الاستخدام الخبيث للتكنولوجيات وانتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما تم تسليط الضوء على ذلك خلال اللقاء الإعلامي المشترك اليوم، ينبغي أن تؤدي عمليات حفظ السلام دوراً حاسماً في التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وما فتئت كوريا تدعم هذه الجهود من خلال مساهماتنا المالية من الأموال الخارجة عن الميزانية.

رابعاً وأخيراً، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر شمولاً. وهذا يعني تشجيع مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ويمكن أن تحقق قوات حفظ السلام النسائية قيمة مضافة في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. إننا فخورون بمساهماتنا في صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام وبرنامج تدريب النساء العاملات في مجال حفظ السلام. وتحتاج عمليات حفظ السلام أيضاً إلى العمل بشكل مباشر أكثر مع السكان المحليين، حيث أن كسب قلوب وعقول المجتمعات المضيفة هو مفتاح نجاح عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، فمنذ البعثة الأولى في عام 1948، تطورت عمليات حفظ السلام استجابة للطبيعة المتغيرة للنزاعات والبيئة السياسية الدولية. وينبغي أن نبذل جهوداً جماعية لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد الحسين على إحاطاتهم الثاقبة.

تأتي مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب، ونحن نتفاوض على الوثيقة المعنونة "ميثاق من أجل المستقبل"، التي تتناول المسألة

أولاً، يجب تجديد توافق الآراء بشأن ضرورة أن تظل عمليات حفظ السلام، التي أنشأها مجلس الأمن نفسه، إحدى أكثر الأدوات فاعلية لصون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي يجب أن يقدم المجلس دعماً أقوى وأكثر تضامناً لعمليات حفظ السلام.

واجهت عمليات حفظ السلام تحديات غير مسبقة في السنوات الأخيرة. ويجد البعض في أفريقيا أنفسهم أمام حالات لا يوجد فيها سلام لحفظه. بالإضافة إلى ذلك، واجهت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي انسحاباً مفاجئاً في العام الماضي بسبب توتر العلاقات مع البلد المضيف. هذه التحديات ينبغي ألا تعزى إلى فشل عمليات حفظ السلام كأداة، بل إلى الظروف التي تحول بينها وبين تحقيق ولايتها.

وتلتزم جمهورية كوريا، بصفتها رئيسة الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بقيادة الجهود الرامية إلى ضمان توفير دعم أكبر لعمليات حفظ السلام من جانب أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وستسعى جاهدة لبناء أوجه التآزر مع المنتديات الأخرى ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة والاجتماع الوزاري لحفظ السلام. لقد عقدنا اجتماعين حتى الآن هذا العام لتنشيط الفريق العامل ونخطط للمساهمة في المداولات حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانياً، يجب أن نعالج بشكل أفضل المراحل الانتقالية في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وهي المهمة الأكثر إلحاحاً وصعوبة اليوم. وإذا ما أُسيئت إدارة العمليات الانتقالية، فإن ذلك ينطوي على العديد من المخاطر، بما في ذلك حدوث فراغات أمنية أو حالات تصعيد أو حدوث انتكاس إلى النزاع ونشوء أخطار تهدد سلامة قوات حفظ السلام. واستناداً إلى الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعمليات الانتقال الجارية، نود أن نؤكد على أهمية إدارة العلاقة مع البلد المضيف وتعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إذا أردنا تيسير عملية انتقال ناجحة. إننا ندعم بشكل كامل الشراكة التكميلية مع الاتحاد

ثالثاً، يجب زيادة تعزيز التعاون مع البلد المضيف، في السياقات ذات الصلة، وفقاً للأطر القانونية ذات الصلة وولاية البعثة المعنية. ويجب أن نضمن أن تراعي المنظمة الأولويات الوطنية على النحو الواجب. وفي حالات النزاع، يجب أن تكون العلاقات مع جميع الأطراف متوازنة وعادلة. وهذا شرط أساسي لشرعية عملية حفظ السلام.

رابعاً، يجب أن تتضمن ولاية بعثات حفظ السلام عنصراً لحقوق الإنسان من أجل رصد حالة حقوق الإنسان على الأرض والإبلاغ عن الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع. وبعض بعثات الأمم المتحدة ليس لديها مثل هذه الأداة حتى الآن. ونتيجة لذلك، فإن وجودها على الأرض يفقر إلى الشرعية والمصداقية.

خامساً، من وجهة نظرنا، فإن تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي، أمر ضروري. وكما ذكر الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام قبل تسع سنوات، لا يمكن للأمم المتحدة أن تواجه وحدها الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديدات. وبالتالي، فإن اتخاذ القرار 2719 (2023) يمثل بالنسبة لنا معلماً هاماً. ومع ذلك، يجب أن يستند تنفيذه إلى نهج واقعي ومتوازن يأخذ في الاعتبار قدرات جميع الجهات الفاعلة المعنية.

سادساً، يجب أن تنعكس أولوية الحلول السياسية للنزاعات في ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فيجب أن يتم ذلك من خلال توفير مساعي حميدة وتهيئة بيئة مواتية للحوار بين الجهات الفاعلة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تقع على عاتق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولية دعم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

وأود أن أختتم بالإعراب عن استعداد الجزائر للإسهام في جهود حفظ السلام. فالجزائر على استعداد لوضع معارفها وخبرتها في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين تحت تصرف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الحاسمة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تمثل عنصراً محورياً في جهود السلام الدولية.

لكن في ظل استمرار تطور التهديدات والمشهد الأمني والدبلوماسي الحالي، تظهر محدودية هذه العمليات لاعتبارات عدة. ومن بين هذه الاعتبارات عدم وجود تركز قوي للعمليات، وهو أمر تشتت الحاجة إليه في مقومات ولاياتها. ولذلك فمن الضروري أن نفكر خلال مؤتمر برلين الوزاري في كيفية تصميم ولايات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تكون ذات طابع هجومي أكبر وتكون أكثر توجهاً نحو إنفاذ السلام.

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن دعمنا للتوصيات التي قدمها الأمين العام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ونحيط علماً أيضاً على النحو الواجب بموجز السياسات الذي أعده الأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام.

وفي هذا الصدد، تعتقد الجزائر أن المناقشات بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتناول عدة نقاط:

أولاً، هناك حاجة إلى تصميم ولايات قابلة للتكيف وقابلة للتحقيق توفر توجهات استراتيجية واضحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام استناداً إلى الحقائق والأولويات والظروف على الأرض. ويجب تبسيط قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة. وينبغي أن تأخذ القرارات في الحسبان جوهر القرارات السابقة والخلفية التاريخية للمسألة المشمولة بالمناقشة، دون إقصاء أو انتقائية متحيزة.

ثانياً، من الضروري أيضاً، أن تتضمن كل بعثة، منذ بدايتها، عناصر واضحة تحدد العمليات الانتقالية واستراتيجية الخروج المتسلسلة التي ستمكنها من تعزيز مكاسبها الأمنية. ويجب أن تستند أي استراتيجية خروج إلى معايير واقعية وقابلة للتنفيذ. ومن شأن ذلك أن يوفر للمجلس والبلد المضيف، في السياقات ذات الصلة، القدر المطلوب من وضوح الرؤية.

فرنسا لرؤية طموحة لحفظ السلام. وهدفنا هو دعم الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة، ولا سيما الجهود المبذولة لمكافحة التلاعب بالمعلومات والاتصالات الاستراتيجية للمنظمات، والتحول الرقمي والتدريب على حفظ السلام، على سبيل المثال، في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وسنقدم أكثر من مليون يورو على مدى السنوات الأربع القادمة للبحوث الاستراتيجية. كما إن لدى فرنسا ما يقرب من 700 فرد منتشرين في منظمات حفظ السلام، معظمهم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتتطلع المرأة بدور رئيسي في تحقيق طموحنا. وتتفقد فرنسا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عمل وطنية للفترة 2021-2025. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالتزام البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة لتعزيز أثر حفظ السلام. وأشيد بالذين ضحوا بأرواحهم في هذا العمل النبيل.

ويجب الحفاظ على الزخم الذي ولدته الخطة الجديدة للسلام من أجل حث المجلس على وضع ولايات واقعية تستند إلى أولويات سياسية واضحة وأكثر شمولاً ومراعاة للبيئة. وتواصل فرنسا، التي أسهمت في ذلك العمل، القيام بدورها كاملاً، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وأخيراً، فإن تعزيز الشراكات أمر ضروري. ويوفر لنا القرار 2719 (2023) بشأن عمليات حفظ السلام الأفريقية الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي إطاراً لتعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وترحب فرنسا بالجهود المبذولة لوضع إطار عمل واضح للتنفيذ، وتسهم بمبلغ 250 000 يورو لعام 2024 وستواصل دعم العمل الجاري.

وفي ذهني أيضاً الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي تنتشر الدول الأعضاء فيه أكثر من 5 000 فرد في عمليات السلام. وقد خصص الاتحاد الأوروبي 1.5 بليون يورو لدعم جهود منع نشوب النزاعات والأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 2021-2027. وستواصل فرنسا دعم كل تلك الجهود.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لاكروا والسيدة إيرو والأمير زيد رعد الحسين على إحاطاتهم.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يعتمد نجاح حفظ السلام على قدرتنا على إيجاد حلول سياسية. فمن أجل تعزيز الظروف الملائمة لاستعادة السلام، يعهد مجلس الأمن إلى عمليات حفظ السلام بمهام أساسية: دعم العمليات السياسية وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وبناء قدرات الدول. لكن هناك شيء واحد واضح: الحلول السياسية وحدها هي التي تجعل من الممكن تحقيق سلام دائم بعد انسحاب عمليات حفظ السلام. ويتطلب ذلك دعم جميع الجهات الفاعلة - أعضاء مجلس الأمن والدول المضيفة والدول المشاركة في عمليات السلام والبلدان المجاورة. ومن المهم أن يكون المجلس متحداً حول هدف سياسي واضح وفي دعمه لعمليات حفظ السلام في تنفيذ ولاياتها. فتلك أضمن طريقة لضمان احترام الالتزامات التي تُعهد بها في عملية السلام.

والتعاون بين الدولة المضيفة والأمم المتحدة أمر ضروري. وقد كانت هناك العديد من قصص النجاح. ويخطر بذهني بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وهي بلد عضو في المجلس حالياً. كما تتطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن الدول المجاورة، بدور رئيسي. والتنسيق الفعال مع وسائل العمل الأخرى للأمم المتحدة أمر ضروري. ويجب أن تكون مركزية الاستراتيجيات السياسية في صلب جهودنا. ونأمل أن تعزز خطة الأمين العام الجديدة للسلام جهودنا الجماعية في ذلك الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل عمليات حفظ السلام جهودها للتكيف مع التحديات الجديدة ومع كل سياق. ومن هذا المنطلق، تدعم فرنسا مبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجية تنفيذها المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وقد نتج عن ذلك الدعم تخصيص 7 ملايين يورو على مدار العامين الماضيين. وتروج

لها. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة توجيه هام للتحول في حفظ السلام. ومن غير الواقعي أن نتوقع من منظمات حفظ السلام أن تكون رجالاً خارقاً وأن تكافح الآفات وتتخذ الموقف. إن الطلب من منظمات حفظ السلام أن تكون رجل دعم من دون الاعتراف بتفاصيل حالة معينة أمر غير مسؤول للغاية. وأود هنا أن أشير على وجه الخصوص إلى أن الأمم المتحدة نشرت عمليات حفظ سلام في هايتي في عدة مناسبات، ولكن لم يبرهن أي منها على فعاليته. فيجب الاعتراف اعترافاً كاملاً بالدروس المستفادة حتى لا تتكرر أخطاء الماضي. وواضح أن الشروط اللازمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في هايتي غير متوفرة حالياً.

ثالثاً، يجب أن يكون لبعثات حفظ السلام ولاية أساسية تتمتع باستقرار عام. ويجب على عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد التي تنتشر استجابة للنزاعات الداخلية داخل بلد ما أن تساعد في - ولكن لا أن تحل محل - الجهود المستقلة للبلد المضيف. ويجب أن يعكس التفويض الأساسي للعملية الحقائق على الأرض وأن يكون متوافقاً مع أولويات البلد المضيف، وليس الأولويات السياسية أو حتى اللياقة السياسية للآخرين. ينبغي للمجلس أن يتجنب توسيع ولايات البعثات عند كل تجديد، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تضخيم الولايات التي تفتقر إلى التركيز، مما يجعل التنفيذ صعباً. إن الإقامة الطويلة الأمد للبعثة ليست غاية في حد ذاتها. فقد يجلب مثل هذا الوجود تحديات ومشاكل جديدة للبعثة. وحالما تستقر الحالة في البلد المعني، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم على الفور بصياغة استراتيجية خروج واضحة وعملية للبعثة، وذلك لضمان انتقال سلس ومنظم للمهام ذات الصلة إلى حكومة البلد المعني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

رابعاً، استناداً إلى النقاط الثلاث التي ذكرتها للتو، أود أن أشير إلى ضرورة التحسين الشامل لأداء عمليات حفظ السلام. ولا أعني بالأداء هنا الكفاءة الشخصية والأداء الفردي لحفظة السلام فحسب، بل أعني أيضاً الجودة والفعالية العامة لعمل البعثة ككل. ينبغي أن تحافظ البعثة على تعاون جيد مع البلد المعني. إن الحصول على دعم الحكومة والشعب في البلد المعني يفضي إلى توجيهه نحو الانطلاق

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته. وقد استمعتُ بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما مقدما الإحاطتين الآخرين.

في الوقت الحالي، تشهد الأوضاع الأمنية الدولية والإقليمية تغيرات عميقة. وتقف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مفترق طرق جديد. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن تركيزه على الوضع الجديد والتحديات الجديدة وأن يستعرض ويقيم الدروس المستفادة بشكل شامل وأن يقوم في الوقت المناسب بمعايرة اتجاه عمليات حفظ السلام.

وسأركز على أربع نقاط في ملاحظاتي اليوم.

أولاً، وضعت المبادئ الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، على مدى سنوات عديدة من الممارسة، بعد أن استُخلصت بعض الدروس المؤلمة في تلك الأثناء. فيتوجب أن تبقى مبادئ توجيهية طويلة الأجل. ويرتبط العديد من التحديات التي تواجه منظمات حفظ السلام حالياً بالابتعاد عن تلك المبادئ فيما يتعلق بولايات البعثات وتشغيلها. وفي النقاش الحالي حول كيفية تحويل منظمات حفظ السلام وتنشيطها، من الضروري أن نؤكد مجدداً، أولاً وقبل كل شيء، على أهمية الالتزام بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام. فينبغي ألا تتجر منظمات حفظ السلام إلى الشؤون الداخلية للبلدان المعنية وينبغي ألا تتدخل كطرف في نزاعاتها أو صراعاتها.

ثانياً، كان هناك العديد من قصص النجاح على مر العقود فيما يتعلق بمنظمات حفظ السلام، وهي مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة. ولكن، يجب علينا أن ندرك أن عمليات حفظ السلام ليست دواء لكل داء. فعمليات حفظ السلام تتطلب شروطاً أساسية لنشرها ونجاحها. وقبل كل شيء، يجب أن تكون هناك عملية سياسية ذات مصداقية وتطلعية. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون هناك سلام يُحافظ عليه. ويشير الأمين العام، في الخطة الجديدة للسلام، إلى أنه يجب نشر منظمات حفظ السلام استناداً إلى عملية سياسية محددة بوضوح ودعماً

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سلوفينيا على استضافة هذه المناقشة الهامة وأشكر المتكلمين على مداخلاتهم.

تأتي هذه المناقشة في وقت تتعرض فيه عمليات حفظ السلام لضغوط شديدة. ويرجع هذا الضغط إلى التصدع غير المسبوق في الدعم السياسي الذي تتمتع به بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقليدياً. أدت الانقسامات غير الضرورية داخل مجلس الأمن إلى إضعاف الدعم المقدم لحفظ السلام، وقدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها بفعالية، والثقة في الأمم المتحدة ودعمها لدى الحكومات المضيفة وأطراف النزاعات، وقدرة المدنيين على جني فوائد السلام. وقد عمدت العديد من الحكومات المضيفة، بدعم من بعض أعضاء مجلس الأمن، إلى تسييس الولايات وانقضاء بعض المهام دون غيرها وتقويض مهام أخرى حظيت بدعم طويل الأمد، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، باتت الولايات تتمثل النزاع وتستجيب له بدقة أقل، وتزداد خيبة الأمل.

واجه المجلس لحظات من الانقسام العميق مرات عديدة في تاريخه. ومع ذلك، وحتى في تلك الفترات الصعبة، كانت عمليات حفظ السلام مجالاً يمكننا أن نتكاتف ونتعاون فيه من أجل التصدي لبعض التهديدات الأكثر إثارة للقلق للسلام والأمن الدوليين. وانطلاقاً من هذه الروح، تواصلت الولايات المتحدة البحث عن سبل تعزيز وصل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز دعمنا الجماعي لهذه الأداة الحيوية. إننا لا نتفق مع أولئك الذين فقدوا الإيمان بها. وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب علينا تحسين نماذج حفظ السلام التي لدينا اليوم مع توسيع قائمة الخيارات لضمان أن تكون الاستجابة مناسبة تماماً لدينا ميكانيكيات النزاع والبيئات السياسية. كما يجب أن نكون متيقظين للحفاظ على الخبرات والأطر المؤسسية فيما يتعلق بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

لقد أثبتت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد فعاليتها في تحقيق أهداف صعبة: حماية المدنيين، ودعم اتفاقات السلام، وتعزيز قدرات

التدريجي على طريق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة. يجب على قادة البعثات إظهار القيادة وضمان ارتفاع الروح المعنوية والانضباط بين جميع أفراد البعثة. ونظراً للمخاطر الأمنية المتزايدة التي تواجهها قوات حفظ السلام، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تحسن آلية استجابتها لحالات الطوارئ وتقلل من الخسائر البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن الأنصبة المقررة لحفظ السلام تمثل ثلثي الميزانية الإجمالية المقررة للمنظمة. وهذا ما يستدعي تحقيق أقوى انضباط مالي في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بدءاً من اتخاذ القرار وانتهاؤه بالتنفيذ، من أجل القضاء على الهدر. هناك حاجة إلى توسيع قنوات التوريد لمشترىات معدات حفظ السلام من أجل تحسين مجد لفعالية التكلفة. وإذا سمحت الظروف، يجب أن تركز بعثات حفظ السلام على تأثيرها الاجتماعي على الأرض وأن تسعى جاهدة لترك "إرث أزرق" حتى بعد خروجها.

إن تعزيز قدرة أفريقيا على صون السلام والاستقرار بمفردها وتعزيز الدعم للترتيبات الإقليمية في أفريقيا يمثلان اتجاهين مهمين في عملية تحول الأمم المتحدة لحفظ السلام. تدعم الصين توفير دعم مالي كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى تفعيل الترتيبات الإطارية المنصوص عليها في القرار 2719 (2023) في وقت مبكر. في الأسبوع الماضي، عقد مؤتمر قمة لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا بنجاح في بكين. وتم الارتقاء بالتوصيف العام للعلاقات الصينية - الأفريقية إلى مجتمع صيني - أفريقي شامل لجميع الأحوال مع مستقبل مشترك للعصر الجديد. وستعمل الصين مع أفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة على تنفيذ 10 مبادرات شراكة للتكاتف من أجل دفع عجلة التحديث للصين وأفريقيا، والتي تشمل مبادرة الشراكة من أجل الأمن المشترك. وستتخذ الصين تدابير لمساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات العسكرية والدفاعية الوطنية، وتدريب الأفراد العسكريين الوطنيين وضباط الشرطة وإنفاذ القانون من أفريقيا، واتخاذ إجراءات لمساعدة أفريقيا على التخلص من الألغام الأرضية. وستظل الصين موجودة دائماً إلى جانب أفريقيا، كشريك جيد، تعمل جنباً إلى جنب في السعي لتحقيق تنمية عالية الجودة والمزيد من الأمن.

صميم عمليات حفظ السلام. وفي نقطة ذات صلة، فإن عمليات حفظ السلام تخلق مساحة للحلول السياسية الدائمة، الأمر الذي يتطلب إشراكاً حقيقياً للنساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى.

ختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لا تقدر بثمن ولها تاريخ طويل في الاستجابة الفعالة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع زملائها أعضاء المجلس لحماية هذه الأداة الاستثنائية وتعزيزها.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والسيدة إيرو والسيد الحسين على الإحاطات التي قدمها كل منهم.

لا تزال عمليات حفظ السلام واحدة من أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين، إلا أنها تواجه اليوم تحديات متزايدة التعقيد. وتعتقد اليابان أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تؤدي وظيفتها على أفضل وجه عندما تكون هناك إرادة قوية وجماعية من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء ومجلس الأمن والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية والمساهمين الماليين والأمانة العامة والبعثات. ولمجلس الأمن، على وجه الخصوص، دور حاسم في قيادة استراتيجية سياسية نشطة ومتماسكة، وهو أمر أساسي لعمليات حفظ السلام الفعالة.

وللحفاظ على أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزه، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يتعين أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واقعية وقابلة للتحقيق وأن يكون هناك هدف استراتيجي واضح. ولهذا الغرض، يجب على مجلس الأمن أن يكفل أن تلبي ولايات حفظ السلام احتياجات وتوقعات حكومات البلدان المضيفة وشعوبها، مع التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما ندعو المجلس إلى الحفاظ على التواصل الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان

الحكومات المضيفة المسؤولة ومنع تكرار النزاع. وما زلنا نؤمن بهذه الأداة وسنواصل دعم البعثات الحالية والجديدة متعددة الأبعاد حسب الاقتضاء. في الوقت نفسه، يجب علينا أيضاً استكشاف نماذج أخرى قد تكون مطلوبة في سيناريوهات مختلفة. في بعض الحالات، قد تكون الولاية ذات الأهداف المحددة، التي تركز على مجموعة محددة ومحدودة من الأهداف، ملائمة أكثر للسياق وأكثر نجاحاً في تأمين دعم واسع النطاق من المجلس. وفي بعض الحالات، قد يكون من الأنسب والأكثر فعالية أن يتولى الاتحاد الأفريقي أو منظمة إقليمية قيادة الاستجابة، ومع اتخاذ التاريخي للقرار 2719 (2023) أصبح لدينا الآن آلية للأمم المتحدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها المجلس.

وبينما نستكشف نماذج جديدة وننظر في مجموعة من الأدوات، يجب أن نحافظ على التركيز على العوامل الرئيسية المهمة لنجاح وسلامة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، القديمة والجديدة.

أولاً، يجب أن نظل ملتزمين بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك الحياد. إن بعثات الأمم المتحدة لا توجد بصفة مقدمي خدمات للحكومات المضيفة. فهي جهات فاعلة محايدة مكلفة بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، بغض النظر عن مصدر هذا التهديد.

ثانياً، يجب أن تعمل البعثات دون عوائق من أجل تنفيذ ولاياتها بفعالية وضمان سلامة وأمن أفرادها. وعندما تواجه قوات حفظ السلام عوائق أو قيوداً على الوصول، فإن من واجب المجلس أن يتصرف بسرعة لدعم البعثة وضمان حرية عملها وفقاً لاتفاق مركز القوات.

أخيراً، يجب أن نضع في اعتبارنا دائماً أن البعثات موجودة لخدمة السكان، لخلق بيئة أكثر أمناً وأماناً للمدنيين الذين مزقت النزاعات حياتهم. يتوقع المدنيون من قوات حفظ السلام حمايتهم من العنف. وقد تعلمنا هذا الدرس بالطريقة الصعبة بعد المآسي التي وقعت في رواندا وسريبرينيتسا. وسواء في النماذج الحالية أو النماذج الجديدة، يجب أن تكون حماية المدنيين وتهيئة بيئة أكثر سلاماً وأماناً لهم في

تزداد أهمية دور المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بالاقتران مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالتالي، من المهم تعزيز قدرات أفرادها. وفي هذا الصدد، ستدعم اليابان بناء قدرات أفراد عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال برنامج الأمم المتحدة للشراكة الثلاثية.

وعندما تتوفر هذه الشروط، ستزداد الوحدة بين جميع أصحاب المصلحة، وهو ما سيؤدي إلى توفير دعم سياسي أقوى لعمليات سلام فعالة. وتؤكد اليابان من جديد التزامنا المستمر بالجهود الجماعية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك المبادرات المتخذة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وتنثني سيراليون على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وجميع حفظة السلام، كما تشيد بالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم. وأشكر مقدمي الإحاطات، وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا، والسيدة كومفورت إيرو والأمير زيد رعد الحسين على إحاطاتهم القيمة.

في شهر أيار/مايو، في اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ذكرنا الأمين العام ببديهييتين مهمتين: أولاً، أن السلام هو المثل الأعلى للبشرية؛ وثانياً، أن تحقيق هذا المثل الأعلى مهمة شاقة. ومن المؤكد، وبينما ننظر حول العالم طوال هذا القرن، نرى أن جهود إحلال السلام والأمن والتسوية السلمية للنزاعات، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، مقيدة. غير أنه مثل أعلى يستحق التطلع إليه مما يُضفي أهمية بالغة على الولاية الممنوحة من مجلس الأمن وأدواته لتحقيق هذا المثل الأعلى، بما فيها حفظ السلام.

وبينما تشكل عمليات حفظ السلام حجر زاوية في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن العالميين، فقد ولدت ديناميات النزاع على مدى العقود الماضية طائفة من التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي استلزمت تطويراً كبيراً لبعثات حفظ

المساهمة بأفراد شرطة والبعثات في الميدان من أجل فهم قدراتها والتحديات التي تواجهها.

ثانياً، بغية تحقيق السلام المستدام، يجب على مجلس الأمن أن يتبع نهجاً أفقياً لا يركز على حفظ السلام بقيادة الجيش والشرطة فحسب، بل يأخذ بناء السلام والوقاية في الاعتبار أيضاً. وخلال المناقشة المفتوحة التي عُقدت تحت رئاسة اليابان في آذار/مارس (انظر S/PV.9574)، شدد العديد من الدول الأعضاء على أهمية دور المجلس في منع نشوب النزاعات وتكرار نشوبها وعلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال نهج شامل يتضمن الجوانب المتعلقة بالسلام وبالبعدين الإنساني والإنمائي. كما أكدوا أنه ينبغي للمجلس أن يركز أكثر على أفراد المجتمع المحلي، بما في ذلك النساء والشباب، لكي يكون مجتمعهم مستداماً وقادراً على الصمود.

وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس أن يكفل وضع عمليات السلام لاستراتيجيات خروج وخطط انتقالية قابلة للتطبيق منذ أبكر مرحلة ممكنة بالتنسيق الوثيق مع البلدان المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي مقر الأمم المتحدة، تواصل اليابان تشجيع مجلس الأمن على الاستفادة بشكل أفضل من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لإدراج منظور وقائي في عمله، بما في ذلك في ولايات عمليات السلام.

ثالثاً، يجب إعطاء الأولوية لسلامة وأمن قوات حفظ السلام. فلا يمكن لبعثات حفظ السلام أن تنفذ ولاياتها بالكامل إلا عندما تتمكن من العمل بأمان وبدعم قوي من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وللتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها قوات حفظ السلام، تواصل اليابان دعم جهود الأمم المتحدة لوضع وتنفيذ برامج تدريبية في مجالات تشمل مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام في مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة ومجال القدرات الطبية. وفي هذا الصدد، تعتزم اليابان أن تستضيف في كانون الأول/ديسمبر، بالاشتراك مع أوروغواي، الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لعام 2025 لتعميق النقاش الدولي حول التدريب والشراكة.

يعرفه الخبراء". وثمة أدلة دامغة على أن عمليات الأمم المتحدة للسلام توفر فرصاً للحوار والحل المستدام، مما يقلل من تكرار النزاعات. ولا تزال بعثات حفظ السلام الصادر بها تكليف عن المجلس منارة أمل وعمل لمئات الملايين من الرجال والنساء والأطفال، بهدف استعادة السلام والنظام والكرامة الإنسانية.

ثانياً، يجب أن تستند بعثات حفظ السلام إلى ولايات واستراتيجيات واضحة. فالحفاظ على السلام في عالم يزداد استقطاباً ويشهد منافسة متزايدة على الموارد وتقلبات في التحالفات الجيوسياسية، مع وجود أسلحة حربية ذات قدرة تدميرية أكبر وتهديدات كبيرة لتعددية الأطراف، يتطلب قواعد ونماذج محددة بوضوح للتفاعل والتعاون والتآزر بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات. ويجب نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أدوات سياسية استراتيجية ضمن ترسانة من استراتيجيات تسوية النزاعات وبناء الدولة.

إن عمليات حفظ السلام ليست غاية في حد ذاتها، بل يجب إنشاؤها في سياق تقييم واف وملائم لحالة النزاع ولغرض صريح هو دعم اتفاقات السلام بين الأطراف المتنازعة. ويجب النص بوضوح على هدف تسوية النزاعات وتحقيق السلام الدائم في قراراتنا وبياناتنا الصادرة عن مجلس الأمن. وبينما قد تكون هناك اختلافات أولية في الرأي حول الحاجة إلى حفظ السلام ونطاقه، فإن القرار النهائي بنشر عملية لحفظ السلام يجب أن يستند إلى الالتزام بالمبادئ الرئيسية المتمثلة في ضمان السلام والكرامة الإنسانية واحترام المساواة في السيادة والتعاون في حالة النزاع، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يستند النهج الجديد لتشكيل عمليات حفظ السلام لمواجهة تحديات اليوم والغد إلى الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بحقوق الإنسان. وتشير الخطة الجديدة للسلام إلى أنه "قد تسقط العلاقات الدولية في وهدة الفوضى... إذا لم تراعى فيها المعايير الأساسية المنصوص عليها في الميثاق"، وهي تشدد بذلك على أهمية التقيد بإجراءات الإنفاذ المشروعة والجماعية التي يأذن بها مجلس الأمن.

إن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، لا سيما أعضاء المجلس، تكتسي أهمية قصوى في إرساء شرعية عمليات حفظ السلام ونجاحها.

السلام التقليدية المكلفة بدعم اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام بين الدول. وتطورت عمليات السلام بمرور الوقت لمعالجة النزاعات الداخلية وهشاشة الدولة والسيناريوهات التي تنطوي على الاستخدام غير المتكافئ للقوة وتفاوت إمكانية الاستفادة من الموارد وتوزيعها وخطر التطرف العنيف من جانب الجهات من غير الدول. ويجسد ازدياد شعبية عمليات السلام المتعددة الأبعاد في السنوات الأخيرة هذا التحول حيث وسعت الأمم المتحدة دورها تدريجياً ليشمل بناء الدولة وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان وبناء القدرات المؤسسية والاستخدام الصارم للقوة. ويعترف هذا التحول أيضاً بالأسباب المتعددة الأوجه للنزاع وضرورة معالجة الأسباب الجذرية له والتصدي للقوى التي تديمه.

وقد تتطلب اتجاهات النزاع والديناميات الجيوسياسية الحالية مزيداً من التطوير في تصميم وتنفيذ عمليات السلام في الحاضر والمستقبل إذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تظل ذات أهمية وفعالية في صون السلام والأمن الدوليين. وفي إطار موضوع تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار بشأن المستقبل، تود سيراليون أن تؤكد النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نقر بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام والأمن العالميين. وبينما لا يزال التنافس والنزاع، للأسف، السمة البارزة للتجربة البشرية، تشير الأدلة إلى اندلاع قرابة 268 حرباً، بما في ذلك حروب عالمية وحروب إقليمية وحروب أهلية، منذ العقود الأولى من القرن العشرين. ومنذ عام 1948، نُشرت 72 عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وهي مكلفة بمنع وإدارة النزاعات العنيفة بين الدول وداخلها وتقديم الدعم للجهات الفاعلة الوطنية في حماية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وكما ذكر وكيل الأمين العام لأكروا في وقت سابق، هناك علاقة إيجابية بين عمليات حفظ السلام وانخفاض مستويات العنف في مناطق النزاع وثمة أدلة قاطعة على أن وجود قوة من ذوي الخوذ الزرق "لا يفيد فحسب في وقف النزاعات، بل إن فائدته تفوق أي شيء آخر

منها سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والعمليات السياسية الشاملة للجميع. وللشراكات الفعالة مع السلطات المحلية والوطنية أهمية خاصة في نجاح التدخلات الرامية إلى توفير الحماية المادية وردع الهجمات على المدنيين من خلال الدوريات الفعلية، ونظم الإنذار المبكر، وشبكات الإنذار المحلية، ونظم الإعلام والإبلاغ.

أود أن أختتم بالتشديد على أهمية منع نشوب النزاعات وبناء السلام باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحسين الهيكل العالمي للسلام والأمن. ويجب علينا أن ندعو إلى المبادرة باتخاذ إجراءات وقائية في جميع سياقات التنمية بحيث تتجاوب مؤسساتنا وأنظمتنا وعملياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع احتياجات الناس. ويتطلب تشكيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة تحديات اليوم والغد أن نوسع توقعاتنا وأدواتنا لتتجاوز مجرد إنهاء الحروب والعمل بدلاً من ذلك على منع وقوعها وتكرارها.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات وكيل الأمين العام لأكروا والسيدة إيرو والسيد الحسين على إحاطاتهم الثاقبة.

نجتمع اليوم في لحظة حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين لأن العالم لا ينعم بالسلام وبالنسبة للكثيرين لا يوجد أمن، في الوقت الذي نفكر فيه في الحالة الراهنة للعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الغرض. وتظل حبر الزاوية في جهودنا الجماعية لمنع نشوب النزاعات وتهديتها وتسويتها بالطرق السلمية. غير أن الطبيعة المتطورة للنزاعات، التي تتسم بعوامل محلية وجيوسياسية وعبر وطنية معقدة، تقتضي تكييفاً مستمراً لاستراتيجياتنا وأدواتنا لحفظ السلام.

ومن خلال 11 بعثة عاملة، يواصل أفراد حفظ السلام العمل في بعض من أشد البيئات صعوبة، حيث يقدمون دعماً بالغ الأهمية للمجتمعات المتضررة من النزاعات. وتسلط تقارير الأمين العام الضوء

ويظل من الأهمية بمكان تقديم الدعم من الدول الأعضاء، وكذلك وجود ولاية واضحة ترسم حدود العملية لضمان نفس المستوى من القبول والالتزام طوال فترة بعثة حفظ السلام.

وبالانتقال إلى نقطتي الثالثة، فإن التعقيد المتعدد الأبعاد لأسباب النزاعات وطبيعتها يقتضي وضع نماذج لبعثات أكثر قدرة على التكيف ومتمحورة حول الإنسان يمكن أن تواجه الأزمات المعقدة والأوضاع المتغيرة بفعالية. ورغم الإقرار بأن متطلبات حفظ السلام تتوسع باستمرار، كان على الأمم المتحدة أن تتكيف وتستجيب للاحتياجات العملية في حالات النزاع، مما أدى إلى تطور نطاق العمليات ليشمل مسائل مثل حماية المدنيين، والعنف الجنسي والجنساني، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والعدالة الانتقالية.

يتطلب استيعاب هذا التنوع في ولايات البعثات وإضفاء الطابع المؤسسي عليه تجديد الالتزام بشراكة دينامية بين الدول الأعضاء وإدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام تأخذ في الاعتبار القدرات اللازمة لتتناسب مع حجم العمليات وتعقيدها. ولا تزال الشراكات مع الترتيبات الإقليمية لحفظ السلام بالغة الأهمية، وتواصل سيراليون الإشادة بأهمية القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. كما أن أشكال الشراكة المبتكرة، مثل التي أقرها مجلس الأمن في قراره 2699 (2023) الذي ينص على تكليف البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي وفي القرار 2746 (2024) الذي أذن فيه المجلس بتقديم الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتسي أهمية بالغة أيضاً.

ويجب أن تشمل الشراكات المبرمة في عمليات حفظ السلام مع البلدان المضيفة سلسلة الموافقات، التي تشمل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم المشترك. ونظراً لأنه يجب أن تتولى الجهات الوطنية زمام عمليات السلام والأمن وإدارتها، يجب أن تشمل عملية حفظ السلام الناجحة تعزيز قدرات الحكومات الوطنية على الحماية، بسبل

عملية حفظ السلام لدعمها وتنتقي الحاجة إلى عملية حفظ السلام. لذلك يجب علينا بذل مزيد من الجهد لضمان موافقة أطراف النزاع على الحلول السياسية وتنفيذها. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون المجلس متحداً، كما أكد مقدمو الإحاطات.

ثانياً، يجب علينا تعزيز قدرات عمليات السلام عن طريق تعزيز التدريب وتحديث المعدات وتحسين التخطيط الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يظل مبدأ الشفافية والمساءلة في طليعة ولاياتنا لحفظ السلام.

ثالثاً، إذ نواجه تغير مشهد التهديدات وننظر في إعادة توجيه السياسات أو العمليات، يجب أن نكفل التمسك بأعلى معايير السلوك واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني وأن تظل ركيزة أساسية لعمليات السلام. ويجب أن يظل ضمان سلامة المدنيين ورفاههم الأولوية القصوى في جميع مساعيها.

رابعاً، عندما نخطط لعمليات السلام، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان آثار تغير المناخ، إذ يمكن أن تشكل عوامل مضاعفة للخطر تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف وتزيد من المظالم القائمة.

أخيراً، يجب أن يكون حفظ السلام شاملاً للجميع، مع مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مستويات القيادة وفي جميع مراحل العمليات والتخطيط وفي جميع عمليات اتخاذ القرار. وذلك حقاً عنصر أساسي للسلام المستدام. ويجب علينا أيضاً تعزيز تنفيذ القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن وضمان أن يضطلع الشباب بدور رئيسي في جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها.

في الختام، نحيي العديد من حفظة السلام في جميع أنحاء العالم ومن جادوا بأرواحهم في سبيل السلام. أؤكد من جديد التزام غيانا الراسخ بالعمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز أطر حفظ السلام.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة

بشكل متزايد في مختلف حالات النزاع على ضرورة تعزيز حماية المدنيين وزيادة المساءلة وتحسين الفعالية العملية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات مستمرة. فتزايد خطر الإرهاب والتهديدات العلنية التي تتعرض لها قوات حفظ السلام من الجماعات المسلحة وآثار تغير المناخ، كلها عوامل تفرض ضغوطاً إضافية على جهودنا في مجال حفظ السلام. وتقترب هذه التحديات بأخطار متزايدة تهدد حياة أفراد حفظ السلام التابعين لنا، والحواجز الكبيرة التي تحول دون تنفيذ ولاياتهم، بما في ذلك التدابير البيروقراطية المرهقة، وتضائل دعم الدول المضيفة. وهذه التحديات تقتضي منا اهتماماً عاجلاً.

وتؤكد خطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تركز على الثقة والتضامن والعالمية، على ضرورة اتباع نهج كلي لحفظ السلام - نهج يدمج منع نشوب النزاعات وإنفاذ السلام وبناء السلام لإيجاد مسار مستدام يفضي إلى السلام والأمن. لقد حان الوقت الآن لكي نطبق الدروس المستفادة.

لقد بدأنا في بعض النواحي تحديث نهجنا إزاء حفظ السلام. ومن هذا المنطلق، نشيد باتخاذ القرار 2719 (2023)، الذي يمثل خطوة محورية نحو تمكين المنظمات الإقليمية وتحسين فعالية عمليات حفظ السلام من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب علينا الآن تنفيذ القرار 2719 (2023). وكذلك، فإن إقرار المجلس البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، بقيادة كينيا، يمثل نهجاً آخر يهدف إلى الاستقرار الأمني من أجل المضي قدماً في عملية سياسية تيسرها الجماعة الكاريبية.

لكن يجب التشديد على أن ذلك، رغم اضطلاع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية بدور حاسم في المنطقة، لا يعفي مجلس الأمن بأي حال من الأحوال من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي تطلي إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والاجتماع الوزاري المعني بحفظ السلام لعام 2025 ومستقبل حفظ السلام، أود أن أطرح بعض الاقتراحات.

أولاً، إن نجاح عملية حفظ السلام في نهاية المطاف هو عندما يتم التوصل إلى حل سياسي مستدام من خلال العملية التي أنشئت

إكودور رئاسة مجلس الأمن. أنشأ هذا القرار إطاراً للتمويل المستدام والقابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وكذلك أطر امتثال أخرى. وتعزيز عمليات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لضمان استجابة منسقة. وينبغي لمبادرات مثل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، تحت القيادة المثالية لكينيا وبمشاركة الجماعة الكاريبية والمأذون بها بموجب القرار 2699 (2023)، أن تمتلك آليات تتسق مع بعثة الأمم المتحدة في الميدان، وينبغي مواصلة ولايتها في هذا الصدد.

رابعاً، ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تشرع في التخطيط للمرحلة الانتقالية مع البلدان المضيفة وقرق الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الوطنية المعنية الأخرى بدءاً من المراحل الأولى لعملياتها. فالتخطيط المبكر يسهل عمليات الانتقال المنظمة والمستدامة، بما يضمن تعزيز القدرات المحلية ونقل المسؤوليات.

أخيراً، أود أيضاً أن أؤكد على أهمية الاتصالات الاستراتيجية. ويجب تسليط الضوء على النجاحات، وإدارة التوقعات، والتصدي للمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية. ولا بدّ من التواصل الفعال لضمان أن يصبح التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة حقيقة واقعة. ختاماً، إن عمليات حفظ السلام هي عبارة عن أجهزة وأدوات دائمة التطور، ويجب أن تتقدم في إطار عملية تحسين مستمرة. ونعتقد أننا نستطيع التعلم من أخطاء الماضي ومواجهة جميع تحديات المستقبل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام جان - بيير لأكروا، ورئيسة الفريق الدولي المعني بالأزمات ومديرته التنفيذية كومفورت إيرو، ورئيس المعهد الدولي للسلام ومديره التنفيذي زيد رعد الحسين. ونود أن نشكرهم على مشاركة آرائهم.

لقد كان لعمليات حفظ السلام، باعتبارها إحدى أدوات الأمم المتحدة الرئيسية لحفظ السلام والأمن، تأثير مباشر على حياة ملايين الناس لعقود من الزمن. وتُعلّق آمال كبيرة على عمليات حفظ السلام، حيث إنها مصممة لمعالجة المشاكل الفورية وتيسير تسوية الأزمات على

كومفورت إيرو، رئيسة الفريق الدولي المعني بالأزمات ومديرته التنفيذية؛ والسيد زيد رعد الحسين، رئيس المعهد الدولي للسلام ومديره التنفيذي على إحاطاتهم القيمة.

يساهم بلدي في عمليات حفظ السلام في أربعة بلدان، وبما أننا على بعد أسابيع قليلة فقط من اعتماد الميثاق من أجل المستقبل الذي يحدد الالتزامات الرئيسية لتكثيف عمليات السلام مع التحديات الراهنة، فإن هذه المناقشة تكتسب أهمية خاصة. لذلك أود أن أسلط الضوء على بعض العناصر الرئيسية لضمان حشد الدعم اللازم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولاً، من الأهمية بمكان تحقيق التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة المشاركة في بعثات السلام من أجل دعم استراتيجية سياسية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن شأن إجراء حوار مفتوح بشأن استراتيجيات الولايات مع البلدان المضيفة، وإظهار التقدم المحرز في هذا المجال بالبيانات والمؤشرات في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، أن يضمن فعالية الولايات وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية الراهنة، ولكن قبل كل شيء مع تطور هذه الظروف. والتنسيق بين أصحاب المصلحة أمر لا غنى عنه لنجاح البعثات. وهذا هو السبب في أن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجيتها التنفيذية، المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي تدعمها إكودور، تؤدي دوراً أساسياً.

ثانياً، يجب أن تكون الولايات واضحة ومحددة الأولويات وقابلة للتحقيق، وأن تتماشى مع الحقائق في الميدان. وهذا النهج أساسي لتحديد الأهداف الاستراتيجية وتحديد أولويات مهام البعثة، ويضطلع مجلس الأمن بدور رائد في ذلك الصدد.

ثالثاً، إن التمويل الكافي والمستدام هو ركيزة أساسية لا غنى عنها، لا بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة للسلام وحسب، بل أيضاً للجهود التكميلية. وفي هذا الصدد، أسلط الضوء على قيادة مجموعة الدول الأفريقية الثلاث - الغابون وغانا وموزامبيق في ذلك الوقت - في اتخاذ القرار 2719 (2023) في كانون الأول/ديسمبر 2023، أثناء تولي

ونعتقد أن مفتاح فعالية عمل بعثات حفظ السلام يكمن في المقام الأول في تهيئة الظروف الملائمة للحوار المباشر بين أطراف النزاعات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية. يتطلب ذلك أن تركز البعثات على التوصل إلى اتفاق بشأن الأسباب الجذرية للأزمات. فمن الصعب أن نحقق هدفنا إذا فشلنا في تحديد الهدف نفسه. ونحن نشهد للأسف حالات تتباين فيها الآراء بشأن تلك المسائل تبايناً كبيراً، لا بين الأطراف المتحاربة وحسب، بل أيضاً بين الأطراف الرئيسية المعنية الإقليمية أو غير الإقليمية، وكذلك داخل مجلس الأمن. ومن غير المرجح، دون وحدة في المجلس، أن نتحقق من الاتفاق على ولاية واضحة وواقعية، أو نبني الثقة مع البلد المضيف أو نضمن الدعم الفعال للجهود الإقليمية.

كما أن عدم وجود أهداف واضحة وقابلة للتحقيق لبعثات حفظ السلام يزيد من صعوبة تحقيق نتائج هامة في مجال تعزيز فعالية البعثات. ونرى أن من الضروري الحد من المهام الثانوية وغير المتصلة بالولاية لحفظ السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والمناخ والقضايا الجنسانية التي تصرف انتباه حفظة السلام عن أداء مهامهم الرئيسية وتتطلب تمويلاً كبيراً.

وعند تحديد ولاية عملية لحفظ السلام، فمن الأهمية بمكان مراعاة آراء واحتياجات البلدان المضيضة. وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية للتعاون بين بعثة حفظ السلام والأمانة العامة مع حكومة البلد المضيف، وللاحترام غير المشروط للمصالح المشروعة للبلد المضيف. ففي نهاية المطاف، يشكل التفاعل البناء مع البلدان المضيضة شرطاً أساسياً لنجاح تنفيذ ولاية حفظ السلام. ومع ذلك، تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والقضاء على الأسباب الجذرية للأزمة وضمان التعافي بعد انتهاء النزاع.

يجب أن نتذكر أن حل أزمة داخلية في بلد ما عملية صعبة ومضنية وغالباً تكون طويلة الأمد، ويجب أن تكون ذات طابع وطني ويجب أن تراعي مصالح جميع الفئات السكانية. لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات. لذا، فإن ما يلزم هو البحث عن حل فريد

المدى الطويل على حد سواء. ومما لا شك فيه أن الطبيعة والخصائص المتغيرة للنزاعات وظروف العمل الخطيرة، والتي غالباً ما تزداد صعوبة بسبب الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية في الميدان، تتطلب تكييف آليات حفظ السلام. ولهذا السبب ينصب اهتمام الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة على القضايا المتعلقة بمستقبل حفظ السلام وسبل تحويله لضمان مواجهته التحديات الراهنة على أفضل وجه ممكن، وعلى سبل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وضمان سلامة ذوي الخوذ الزرق والموظفين المدنيين.

وأياً كانت التحولات التي تمر بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها يجب أن تستند إلى الاحترام غير المشروط لسيادة البلدان المضيضة، والتقييد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القابلة للاستمرار هو أحد العناصر الأخرى الحاسمة لصون السلام والأمن. وندعو إلى تطوير هذا التعاون على أساس الميثاق، وفي المقام الأول الفصل الثامن منه. ونعتقد أن منظمات التكامل الإقليمي، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، على اطلاع مباشر على المشاكل التي تواجه دولها الأعضاء، ومن ثم فهي تستطيع حتماً أن تؤدي دوراً هاماً في مساعدة الدول من خلال استعدادها لضمان رفاه وسلامة مواطنيها.

وندعو إلى التطوير المستمر لتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن مفتاح نجاح العمليات الأفريقية هو تقييم بلدان المنطقة الحضيف للتهديدات القائمة، بغية إيجاد سبل للتغلب عليها، فضلاً عن استعدادها لتحمل المخاطر عند الاستجابة للتحديات التي تواجه السلام والأمن. ومن المهم أيضاً أن يتيح للبلدان الأفريقية المجال لاتخاذ قراراتها الخاصة بشأن كيفية التعامل مع التهديدات، بغض النظر عن شكل المساعدة المالية التي تتلقاها من الجهات الفاعلة الخارجية. وهذا هو تحديداً سبب دعمنا للقرار المتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية.

بقوات والبلدان المضيفة، للتوصل إلى نهج مشتركة إزاء معايير عمليات حفظ السلام التي ينبغي أن تسترشد بها الأمانة العامة والبعثات في الميدان. ولا يمكننا ضمان المستوى اللازم من الثقة بين جميع الأطراف المعنية وبالتالي تعزيز فعالية بعثات حفظ السلام والمساهمة في نجاحها في نهاية المطاف إلا من خلال الامتثال الصارم للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها بين الدول. ونحن مقتنعون بأن تضامن الدول الأعضاء فيما يتعلق بمبادئ أداء عمليات حفظ السلام سيسهل حل المشاكل المصاحبة لها.

وفي الختام، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لالتزامهم الثابت بأداء واجبهم النبيل في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر يومية على حياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أواصل، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. الأعضاء الوامضة المثبتة حول أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): كل الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش المفتوح المهم. وكل تقدير لمقدمي الإحاطات القيمة. تدرك مصر الدور المحوري لعمليات حفظ السلام الأممية حيث كانت من أوائل الدول الداعمة لها، كما احتلت باستمرار مكانة متقدمة ضمن كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية. لقد تطورت عمليات حفظ السلام عبر الزمن حيث أضحت تنفذ ولايات مركبة وبالتالي تواجه صعوبات غير مسبقة تتطلب القيام بمهام معقدة في بيئات عملياتية غير تقليدية وفي وقت لا تتوافر فيه بالضرورة الموارد الكافية لها لتنفيذ ولاياتها.

ومن ثم تتمحور رؤية مصر بشأن تطوير منظومة حفظ السلام الأممية في عدد من النقاط أهمها، أولوية الدفع بالحلول السياسية،

من نوعه على أساس الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والحضارية والتاريخية لكل مجتمع. ولا يمكن إلا لحكومة البلد المضيف أن تضمن مثل هذا العقد الاجتماعي الدائم. ويتمثل دور المجتمع الدولي في هذا الصدد في تقديم الدعم السياسي اللازم وتشاطر خبراته وتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية.

إن تجاهل أولويات ومصالح البلد المضيف وسكانه المدنيين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تدهور العلاقات. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمشكلة تنامي المعلومات المغلوطة والمضللة عن الأمم المتحدة، والتي نوقشت بشكل مكثف في الآونة الأخيرة في مختلف المنتديات داخل المنظمة. وتتطلب معالجة هذه المسألة نهجاً شاملاً لأن التعليقات السلبية ضد الأمم المتحدة ليست دائماً محاولات لتشويه سمعتها. فأحياناً، تعكس هذه الانتقادات إحباط البلدان المضيفة وسكانها. وعليه، لا ينبغي تجاهلها. وبدلاً من ذلك، يجب على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تشرح ولايتها وأن تتواصل بنشاط مع الناس العاديين من خلال الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي ومختلف المشاريع المحلية سريعة الأثر. كل ذلك يمكن أن يساعد على بناء تعاون بناء مع البلد المضيف وإقامة اتصالات قائمة على الثقة، ونتيجة لذلك، يمكن أن يعزز سلطة ومصادقية الأمم المتحدة.

ويولي بلدنا أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تؤدي قوات حفظ السلام الروسية مهامها في السودان وجنوب السودان والصحراء الغربية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقبرص والشرق الأوسط. وروسيا هي أحد المساهمين العشرة الرئيسيين في ميزانيات حفظ السلام. وتوفر مراكز التدريب التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية في الاتحاد الروسي تدريباً عالي الجودة لكل من قوات حفظ السلام الروسية والأجنبية بما في ذلك النساء.

ونعتقد أنه يجب الاتفاق في إطار حكومي دولي على المجالات الرئيسية لتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ناهيك عن أشكالها المستقبلية. وفي هذا الصدد، فإن أفضل محفل هو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، حيث تتاح الفرصة لمعظم الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة

تخصصاً وأسرع استجابة تحوز قدرات تكنولوجية ملائمة وقدرات ردع مناسبة لضمان نجاحها في حفظ السلام وفرضه عند الاقتضاء.

وختاماً، يجب الإشارة إلى الدور المهم الذي تطلع به منظومة التدريب الوطنية المصرية في مجال حفظ السلام، حيث نجحت في بناء قدرات الكوادر المصرية والأفريقية والعربية عبر جهود مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، والذي تركز أنشطته على المكون المدني وعلى الشق المرتبط بالسياسات الأمنية الإطارية، وكذلك المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام الذي يركز على المكون الشرطي، ولدينا مركز عسكري مماثل، مركز السادات لصنع وحفظ وبناء السلام الجاري تطويره في وزارة الدفاع المصرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا.

في البداية، أود أن أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة، وكذلك مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. وشأننا شأن العديد من الحاضرين في هذه القاعة، نود أيضاً أن نغتني هذه الفرصة لتكريم أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل إحلال السلام.

وبينما نتكلم، تنتشر النزاعات في جميع أنحاء العالم وتنتشر الانتهاكات الجسيمة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي على نطاق واسع. جميعنا يعلم ذلك. يشكل التسليح المتزايد للموارد الاستراتيجية، وظهور مجالات جديدة، مثل الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي والفضاء، والتأثير المتزايد لتغير المناخ والتدهور البيئي، تهديدات جديدة للسلام والأمن العالميين.

يجب علينا جميعاً أن نلتزم مجدداً بتعزيز التعاون الدولي ودعم النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيز تعددية الأطراف المترابطة، وفي صميمها الأمم المتحدة، إذا أردنا أن نحرز تقدماً في عملنا لبناء السلام. وعلى هذا النحو، فإن الشراكات هي ركيزة لا غنى عنها في

وضرورة صياغة ولايات عمليات حفظ السلام بحيث تكون واضحة وقابلة للتحقيق وذات أولويات متدرجة مع أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أمن وسلامة حفظة السلام، وتوفير الموارد المالية والعينية اللازمة من خلال التنفيذ المنطقي والعاقل والمقابل للتطبيق لقرار مجلس الأمن 2719 (2023)، ودعمه وتطوير وتنفيذ تدريبات حفظ السلام ومواصلة دعم الدولة المضيفة في بناء واستدامة السلام، لا سيما أثناء المراحل الانتقالية. فضلاً عن ضرورة دفع الجهود الرامية لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية بشأن عمليات السلام والتعاطي بشكل متكامل مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام التي ساهمت مصر في إنشائها ودعمها في إطار إيمان عميق.

ترى مصر في أعقاب إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أنه يتعين على منظومة حفظ السلام الأمنية مواصلة الاتجاه الحميد الذي بدأ منذ سنوات لإجراء استعراض استراتيجي فيما يتعلق بالسياسات والآليات الأمنية بما في ذلك كيفية تحقيق وضمان الملكية الوطنية والقيادة الوطنية، لا سيما خلال المراحل الانتقالية. ولعل هذا من أهم الدروس المستفادة في مهام حفظ السلام المستقبلية.

لقد كانت هذه التجربة المجتمع الدولي درساً مهماً؛ ألا وهو أن استمرار موافقة الدولة المضيفة ليس أمراً مفروغاً منه. ينبغي على الأمم المتحدة بكافة أجهزتها المعنية العمل بحكمة وحذر من أجل ضمان تلك الملكية والموافقة، لا سيما في خضم التطورات السياسية التي تشهدها الدول التي تمر بمراحل انتقالية. ولعل تجربة البعثة الأمنية في مالي خير دليل على ذلك، أخذاً في الاعتبار ما تتعرض له البلدان المساهمة بقوات ووحدات عسكرية وشرطية من خسائر بالغة في الأفراد والمعدات في ظل غياب التناغم بين المهمة الأمنية والدولة المضيفة، وهو الوضع الذي ينعكس في نهاية المطاف على أمن وسلامة قوات حفظ السلام وقدراتها على تحقيق الخروج الآمن للأفراد وعودتها إلى أرض الوطن. وكلنا أمل في أن تتم معالجة هذا البعد العام في عمليات حفظ السلام خلال المناقشات التحضيرية لمؤتمر برلين الوزاري في أيار/مايو 2025. وتتطلع مصر معكم جميعاً إلى مهام حفظ سلام أكثر

ثالثاً، يجب علينا تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؛ وتكثيف الجهود في مجال المناخ والأمن؛ وزيادة التركيز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام، كما ذكر كثيرون آخرون.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بشكل كامل خطة الأمين العام الجديدة للسلام. ونتطلع إلى رؤية توصياته تتجسد في الميثاق من أجل المستقبل. كما أننا نتطلع إلى تعميق مناقشاتنا حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق الاجتماع الوزاري القادم لحفظ السلام في ألمانيا في عام 2025.

في الختام، يشكل مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل فرصة فريدة لتنشيط النظام المتعدد الأطراف وجعل الأمم المتحدة صالحة للغرض منها.

وأود أن أشكر مرة أخرى الرئاسة السلوفينية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الفاتكة الأهمية اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. ونتوجه بالشكر إلى الرئاسة السلوفينية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام ومقدمي الإحاطات الآخرين هذا الصباح على ملاحظاتهم الثاقبة.

في حين أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تكون أداة أساسية للأمن الجماعي، فإن الحالة الراهنة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب تفكيراً شاملاً. ومن منطلق مشاركة بلدي الواسعة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، نود أن نثير بعض النقاط حول ما نراه تحدياً واعتبارات في الجهود الرامية إلى تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

من بين 11 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية، توجد خمس بعثات منها في القارة الأفريقية. وفي حين يستمر عدد

جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز السلام والأمن العالميين. تُعد الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عمليات السلام وإدارة الأزمات أحد المحاور الرئيسية لتعاوننا. إننا نريد تعزيز شراكتنا الاستراتيجية من خلال الاتفاق على مجموعة جديدة من الأولويات للفترة من 2025 إلى 2027.

وينشر الاتحاد الأوروبي حالياً 21 بعثة وعملية مدنية وعسكرية، تم إنشاء بعضها بالتوازي مع بعثات الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل أساسي على أفريقيا ومع شركائنا الأفارقة. تنفذ ثلاث عمليات للاتحاد الأوروبي بشكل مباشر ولايات مجلس الأمن: عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط؛ وعملية أثينا في البوسنة والهرسك؛ وعملية أسيدس في البحر الأحمر. إننا ننسق في مجال الرسائل السياسية وتبادل المعلومات والقضايا الهامة.

وسيتطلب جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملائمة للمستقبل دعماً مشتركاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستمرار الدور القيادي للأمم المتحدة في حفظ السلام. وفي هذا السياق، يجب علينا القيام بما يلي.

أولاً، يجب أن نضمن حصول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الدعم السياسي الكامل والموارد الكافية. وتساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم بأكثر من 4 000 من الأفراد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن ما يقرب من 24 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام 2024 وحده. كما أن دعم العمليات السياسية أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام في البلدان المضيفة.

ثانياً، يجب أن نضمن تكييف عمليات السلام مع التحديات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك من خلال تعزيز دور المنظمات الإقليمية. وأحيط علماً، كما فعل الكثيرون غيري، بأهمية القرار 2719 (2023).

ثالثاً، تعتبر مصداقية وشفافية العمليات في الأمانة العامة ومجلس الأمن عنصراً حاسماً. إن العجز في التمثيل في مجلس الأمن من حيث انطباقه على أفريقيا هو تحدٍ دائم ستظل تواجهه عمليات حفظ السلام. ولا بد من حل هذه المشكلة الهيكلية والتاريخية لكي تتمتع قرارات المجلس، بما في ذلك تلك التي تنشئ بعثات حفظ السلام، بمصداقية أفضل. وفي الوقت نفسه، يجب إشراك الدول المضيفة والدول المعنية الأخرى بشكل كافٍ في إعداد تحليل التهديدات وتصميم البعثات واتخاذ القرارات.

أخيراً، فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام نفسها، نرى أن النهج المتبع لضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام لا ينبغي أن يؤدي إلى عزل بعثات حفظ السلام عن المجتمع الذي تهدف إلى حمايته. يؤدي الإفراط في عسكرة عمليات حفظ السلام والمبالغة في التركيز على استخدام التكنولوجيات الجديدة إلى خلق بيئة حذرة بلا مسوغ بسبب تأثيرها على سيادة الدول المضيفة. وهناك حاجة لمعالجة هذا الشاغل مع إيلاء الاعتبار الكافي لشواغل البلدان المضيفة.

في الختام، ينبغي للأمم المتحدة، كجزء من جهودها لصنع السلام، أن تكون أكثر استباقية في الدعوة واتخاذ تدابير ملموسة نحو تعزيز دعم القدرات الوطنية، وتعزيز أدوار ومسؤوليات المنظمات الإقليمية وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة مع الحفاظ على عناصر الاستقلالية والتضامن ووسائل العمل ذات الصلة بالسياق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهني سلوفينيا على عقد هذه الجلسة، ونرحب بالمداخلات العميقة التفكير التي استمعنا إليها من وكيل الأمين العام لأكروا والسيدة كومفورت إيرو وأخي الأمير زيد رعد الحسين من المعهد الدولي للسلام.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي قصة نجاح. وهناك علاقة واضحة بين وجود أو غياب قوات حفظ السلام ومستوى العنف في مناطق النزاع. كما أن حفظ السلام خيار فعال من حيث التكلفة، خاصة عند مقارنته بالعمليات الوطنية لحفظ السلام.

وحجم بعثات حفظ السلام في أجزاء أخرى من العالم في التناقص، تظل البعثات في أفريقيا واسعة النطاق من حيث أحجامها وولاياتها، مع فترات إقامة طويلة في البلدان المضيفة.

إن الاتجاه التنازلي في مقبولية بعثات حفظ السلام لا يُعزى إلى البعثات نفسها وحسب. فينبغي النظر إليه أيضاً في سياق السياسة العالمية؛ وعدم وجود تعاون وتآزر دوليين في مجال التنمية وبناء القدرات الوطنية؛ وقضايا تآكل المصداقية التي تحيط بمجلس الأمن، وتغير مشهد التهديدات، وأساليب عمل بعثات حفظ السلام أنفسها.

وسأطرح النقاط الأربع التالية التي نعتقد أنها ستساعد في تصميم أفضل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

ينبغي أن تكون بعثات حفظ السلام إجراءً يُلجأ إليه كملاذ أخير، لا أدوات تستعمل لأسباب نفعية. وفي هذا الصدد، أولاً، يجب أن تحظى عمليات السلام والمبادرات الأخرى التي تربط الأمم المتحدة نفسها بها بامتلاك الحكومات الوطنية زمام الأمور. فلا بد أن تواجه بعثات حفظ السلام التي تتبثق عن عمليات سياسية لا تتسم بتولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني تحديات أثناء التنفيذ. علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية للآليات والحلول الإقليمية. وقد أظهرت جهود دعم السلام وصنع السلام الإقليمية وجود ميزة نسبية. ومجلس الأمن هو الأقدر على القيام بدور داعم لتلك الآليات.

ثانياً، فيما يتعلق بالتكامل بين السلام والتنمية، تعمل بعثات حفظ السلام في سياق وطني معقد. وفي العديد من الحالات، تخضع البلدان المضيفة لعقوبات من نوع أو آخر وتكون فرصها محدودة للغاية في الحصول على التعاون الدولي. وهذا يخلق تصوراً غير ضروري للتنافس على الموارد بين بعثات حفظ السلام والبلدان المضيفة. وهذا ما لا يمكن تبريره. ستكون البعثات أكثر فعالية في تحقيق أهدافها إذا كانت البلدان والمجتمعات المضيفة قادرة على الوصول إلى تمويل إنمائي كافٍ يمكنها من توفير الخدمات العامة وإنشاء قدرات وطنية موثوقة. ومن شأن ذلك أن يتيح للدول المعنية الحيز السياسي اللازم لاتخاذ القرار بشأن أمنها القومي وحرية تصرف سياسية.

واقعية وموارد كافية ودعمًا موحدًا من مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الأمم المتحدة ومن الأمم المتحدة نفسها في المقر وفي الميدان. ويجب أن يكون التركيز على الأداء والكفاءة.

رابعاً، ينبغي أن تركز بعثات حفظ السلام بقدر أكبر على تعزيز ترتيبات السلام المحلية على مستوى المجتمع المحلي، حيثما أمكن، للحد من العنف. وتشكل الجهود الناجحة التي تبذلها قوات حفظ السلام الباكستانية في أبيي مثلاً جيداً على ذلك.

خامساً، ينبغي أن ينشئ المجلس آليات سياسية مخصصة وفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والمنازعات. وسيطلب ذلك تعاوناً أكبر بين أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما بين الأعضاء الدائمين، على الرغم من التنافس الجيوسياسي بينهم.

سادساً، ينبغي تعزيز جهود بناء السلام بمشاركة لجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية.

أخيراً، ينبغي أيضاً أن نضع آليات مناسبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة بسلاسة. وينبغي أن يشمل ذلك مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والأقاليمية مثل الاتحاد الأفريقي وربما منظمة التعاون الإسلامي.

وتتطلع باكستان إلى الإسهام بفعالية في بناء تلك الاستجابات للتحديات الراهنة خلال الاجتماع الوزاري التحضيري الذي سيعقد في آذار/مارس 2025 في إسلام آباد والذي ستشارك جمهورية كوريا في رعايته وخلال فترة عضويتنا المقبلة في مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهني سلوفينيا على ترؤسها مجلس الأمن هذا الشهر وعلى تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مسألة رئيسية للأمم المتحدة وعملها في مجال السلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لأكرو

ولباكستان باع طويل ومشاركة وثيقة في عمليات حفظ السلام. لقد استضافنا منذ عام 1949 واحدة من أقدم بعثات الأمم المتحدة، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، الذي يراقب وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في جامو وكشمير المتنازع عليها. وعلى مر السنين، نشرنا أيضاً 230 000 من حفظة السلام في 46 بعثة وفقدنا 181 منهم في تلك العمليات.

ومع تزايد النزاعات تعقيداً، انضمت باكستان إلى مفهوم حفظ السلام المتعدد الأبعاد ودعمته خلال فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن وتحسنت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحسناً كبيراً مع تنفيذ خطتي مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ولكن واجهتنا تحديات في الآونة الأخيرة ناشئة عن الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة والتدخلات الخارجية وزيادة توقعات البلدان المضيضة والقيود المفروضة على الموارد وتآكل الدعم الموحد في مجلس الأمن.

وتؤيد باكستان الخطوط الرئيسية التالية للاستجابة للتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولاً، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الدعم الكامل للجهات المستعدة للقيام بعمليات معززة بصورة أكبر عند الضرورة مثل الاتحاد الأفريقي. وترحب باكستان بالقرار 2719 (2023) وتدعو إلى تنفيذه الفعال.

ثانياً، ينبغي أن ننظر في كيفية استكمال القدرات الوطنية والإقليمية وتعزيزها، ولا سيما في أفريقيا ولكن أيضاً في أماكن أخرى، من أجل منع نشوب النزاعات على نحو استباقي والاعتراض عبر الحدود وفرض رقابة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتعزيز التعاون داخل الدول وفيما بينها.

ثالثاً، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز عمليات الأمم المتحدة التقليدية المستمرة لحفظ السلام وزيادة تحسينها، مثل العمليات الموجودة في وسط أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وربما في أماكن أخرى. إنها تتطلب ولايات

ثانياً، يجب ألا تُجبر عمليات حفظ السلام على الاضطلاع بولايات ومهام تتعارض مع مبادئ حفظ السلام على نحو يعرضها للفشل. ومن المهم أن يركز مجلس الأمن بقدر أكبر على تحديد الأهداف الاستراتيجية وصياغة ولايات واضحة وواقعية ومحددة الأهداف وقابلة للتحقيق، بالتشاور مع الدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أيضاً أن تتلقى عمليات حفظ السلام كل الدعم والموارد المالية والبشرية واللوجستية اللازمة لتمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها في أفضل الظروف الممكنة.

رابعاً، يجب أيضاً تعزيز التكامل والتنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتؤدي اللجنة وتشكيلاتها القطرية المخصصة وصندوق بناء السلام دوراً محورياً في تعزيز التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام حتى يكون مصحوباً بجهود تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات على أساس المسؤولية الوطنية. وتواصل تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ترأسها المملكة المغربية، ممارستها الجيدة المتمثلة في إطلاع مجلس الأمن على التوصيات، استناداً إلى أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عشية كل تجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

خامساً وأخيراً، بينما نشهد تزايداً في اتخاذ النزاعات طابعاً إقليمياً، توجد حاجة ماسة إلى إقامة شراكات من أجل السلام والأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، مع التذكير بأن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين تقع أساساً وحسراً على عاتق مجلس الأمن.

أود أن أختتم بالإشارة إلى وجوب أن نعمل أيضاً بحزم في جميع جوانب سلسلة السلام، أي منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، مع البقاء متحدين من خلال الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ حلول سياسية من أجل تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

والسيدة كومفورت إيرو والأمير زيد رعد الحسين على إحاطاتهم والمعلومات المفيدة التي قدموها.

نرحب بالاهتمام المستمر الذي يوليه المجلس لفعالية عمليات حفظ السلام. ونرحب أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام الذي جعل التفكير في مستقبل حفظ السلام عنصراً محورياً في ورقته السياسية بشأن الخطة الجديدة للسلام. ومع ذلك، تواجه الجهود المبذولة لضمان فعالية عمليات حفظ السلام وقدرتها على التكيف صعوبة في مواكبة الطابع المتغير للنزاعات والمشهد الجيوسياسي. وتشكل أزمة الثقة التي تواجهها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حالياً أوضح تعبير ملموس عن ذلك.

وتتطلب الاستجابة للتحديات الأمنية الحالية، العديدة والمعقدة على السواء، نهجاً جديدة تسمح بالتوقع ومنع نشوب النزاعات على حد سواء ولكن أيضاً بالتدخل وضمان الحفاظ على السلام. ونؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن إرساء سلام دائم باعتباره ضرورة قصوى يتطلب الاستثمار في ثلاث السلام والأمن والتنمية بغية القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز قدرة الدول على تجنب مخاطر الأزمات والتصدي لها. ولهذا السبب، فإننا مقتنعون بوجود النظر إلى مستقبل حفظ السلام من خلال منظور أوسع يشمل أيضاً مختلف الأدوات المتاحة للأمم المتحدة، مثل البعثات السياسية الخاصة والوجود الإقليمي، لضمان التكامل بين إجراءاتها وتلقيها كلها الدعم السياسي والمالي اللازم. ونعتقد أيضاً اعتقاداً راسخاً بعدم وجود حاجة إلى مزيد من الإصلاح في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فما نحتاج إليه هو بذل جهود إضافية من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات القائمة وتصميم جميع أصحاب المصلحة الحازم على القيام بدورهم الكامل في ضمان فعالية حفظ السلام.

ويود المغرب، الذي ما فتئ يلتزم بدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عقود، أن يؤكد النقاط التالية:

أولاً، يجب أن يشكل مجلس الأمن جبهة موحدة للحفاظ على الدعم السياسي القوي طوال دورة حياة البعثات، ولا سيما عندما يتراجع الزخم المفوضي إلى تحقيق السلام.

لذلك، مما يحسن الأداء العام لتلك العمليات من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية، والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين وتشجيع المرأة على المشاركة الفعالة في العمليات السياسية وعمليات السلام. وكل ذلك يؤدي إلى تخفيف حدة النزاعات والمواجهات. والواقع أن النساء يحظين بثقة أكبر عند تقديم الرعاية لضحايا العنف الجنساني، كما أنهن قادرات على تعزيز الوصول إلى النساء والفتيات والتواصل معهن. وهن يصبحن مصدر إلهام وقوة لغيرهن من النساء والفتيات المتضررات من النزاعات المسلحة.

ومن بين التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها من أجل تحقيق سياسات أكثر ديمقراطية وشمولاً. ضمان مشاركة المرأة في العمليات التي تتطوي على الوساطة والتفاوض وتوقيع الاتفاقات في إطار حفظ السلام على الصعيد الدولي وهو أيضاً إحدى الركائز الأساسية للقرار 1325 (2000)، الذي يعترف بالدور الأساسي لمشاركة المرأة في بناء السلام الدائم والالتزام الدولي بالمساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة بالسلام التي لا تجسد أصوات النساء وواقعهن وحقوقهن قرارات غير مستدامة. ويسلط إشراك المرأة في تلك العمليات الضوء على احتياجات لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار في الماضي. ولهذه الأحكام المتعلقة بالمساواة الجنسانية آثار لا تُحصى على رفاه النساء، تؤثر عليهن وعلى المجتمع ككل.

وأختتم كلمتي بالتشديد على أن مستقبل العمليات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأن يكون مجلس أمن فعالاً وحاسماً ومنفتحاً على الحوار. ويجب أن يشمل هذا الحوار مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع ويجب أن يأخذ في الاعتبار دائماً أصوات المجتمع المدني بكل تنوعه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سلوفينيا على عقد هذه الجلسة وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم.

إن حفظ السلام هو السمة المميزة للأمم المتحدة. وعندما يتحدث الإندونيسيون عن الأمم المتحدة، تتبادر إلى أذهانهم دائماً صورة الخوذ الزرقاء. وباعتبارنا بلداً رئيسياً مساهماً بقوات، يسود بين الإندونيسيين

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نشكر سلوفينيا على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، ونتمنى لها رئاسة ناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونحيط علماً بالإحاطات والبيانات التي استمعنا إليها اليوم.

تسمح لنا هذه المناقشة بتجديد التزام بلدنا بعمليات السلام بأوسع معانيها. إننا ندرك أن العمليات المختلفة أثبتت أنها أداة مفيدة لتهذبة النزاعات وتعزيز السلام وتيسير تنمية البلدان من خلال العمل المشترك للأمم المتحدة وبرامجها. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انخفض حجم العمليات ومواقع انتشارها. وبالفعل، واجهت هذه العمليات تحديات جديدة، مثل الجائحات والمعلومات المضللة وغير ذلك.

إننا ندعو إلى وحدة مجلس الأمن فيما يتعلق بالقرارات المزمع اتخاذها بشأن مسائل السلام والاستقرار في الدول التي تنتشر فيها بعثات السلام، إذ أنه من الضروري أن ترى أطراف النزاع هيئة موحدة وحازمة قادرة على الاستجابة للتغيرات في الميدان ومنفتحة على الحوار. ويمكن أن يساهم ذلك في إضفاء الشرعية على تلك العمليات ودعمها.

وكما قلنا في العديد من المناسبات، فإن وضع ولايات ذات مراحل متسلسلة تستند إلى أدلة من الميدان أمر رئيسي لتعزيز عمليات السلام. ويتطلب ذلك من القيادة العسكرية والسياسية للبعثات التفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني بكل تنوعه، من أجل بناء سلام مستدام ودائم. ويجب على مجلس الأمن أن يعزز مشاركته مع الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب والأكاديميين والصحفيين والناشطين بشكل عام، بغية ضمان مراعاة وجهات نظرهم وخبراتهم في عمليات صنع القرار.

وفي هذا الصدد، نؤكد على دور المرأة في عمليات السلام. وكما أظهرت العديد من الدراسات وتقارير الأمين العام، فإن مشاركة المرأة في حل النزاعات مفيدة لأن حفظ السلام يصبح أكثر فعالية نتيجة

ثالثاً، إن النهوض بدور المرأة أمر أساسي. وسيعتمد مستقبل حفظ السلام بشكل متزايد على النساء بوصفهن عوامل سلام من أجل مستقبل مستدام وقادر على الصمود. إننا بحاجة إلى ضمان أن تكون بعثات حفظ السلام أكثر ملائمة لمشاركة النساء العاملات في مجال حفظ السلام من خلال توفير الدعم لسلامتهن ورفاهتهن. وبدون تحول جوهري في نهجنا، سيظل السلام الدائم أمراً بعيد المنال. ونؤكد التزام إندونيسيا بتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): قبل عامين، قال الرئيس فرديناند ماركوس الابن أمام الجمعية العامة إن الأمم المتحدة يجب أن تمضي قدماً في تقليدها الرائد المتمثل في حفظ السلام العالمي. والواقع أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لمدة 76 عاماً حتى الآن، قد وفرت الأمن والدعم السياسي ودعم بناء السلام لمساعدة البلدان على الانتقال المبكر الصعب من النزاع إلى السلام. إننا نعترف بما قدمه أصحاب الخوذ الزرق من خدمة وتضحيات في الماضي والحاضر، ونشيد بصمود المجتمعات التي يخدومونها رغم العقبات الكثيرة التي تعترض طريق السلام.

ولذلك، من الملائم أن تواصل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معاً في جهد جماعي لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وقدرتها على الصمود، وأن تستمر في التداول بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يحسن ما يقوم به لتزويد عمليات السلام بدعم سياسي موحد في تنفيذ ولاياتها وضمن عملها بأمان.

يتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويحدد متى وأين ينبغي نشر عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي بيئات النزاع المتزايدة التعقيد والتطور في جميع أنحاء العالم، فإن عمل مجلس الأمن في تحديد ولاية عمليات السلام أمر بالغ الأهمية. وتساعد الولايات الواضحة والمبسطة على ضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام وتتيح تنفيذ تدابير لتحسين تأهب البعثات واستجابتها.

شعور بالفخر لأننا نساهم في السلام العالمي. والواقع أن إرث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا جدال فيه. لكن هذا الإرث يتعرض للتحدي على جميع الجبهات. وفي خضم التوقعات المتزايدة والتوسع في الولايات، تتضاءل الموارد والدعم. وغالباً ما يخضع حفظ السلام لألأعيب القوة الجيوسياسية التي تجري في هذه القاعة. وتفتقد بعض البلدان المضيفة الثقة في بعثات حفظ السلام، مما يخلق في كثير من الأحيان فراغاً خطيراً ويهدد بمزيد من النزاع والانتكاس.

ويشير ذلك الأسئلة التالية: ما الذي يمكن فعله لضمان أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فعالة؟ كيف يمكن تعزيز قدر أكبر من الثقة في عمليات حفظ السلام؟ وكيف نضمن توفير موارد كافية، وكيف نكيف حفظ السلام مع البنية العالمية والإقليمية الآخذة في التطور؟

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من المهم صياغة ولايات واقعية وقابلة للتحقيق من خلال نهج مصمم خصيصاً لكل حالة على حدة. وترتهن صياغة ولايات واقعية بفهم الاحتياجات والتحديات المحددة، ولا بد من اتباع نهج الحوار والتعاون مع السلطات المضيفة لتعزيز فعالية الولايات. ويجب أن تكون الولايات تطلعية وأن تتضمن حيزاً لوضع استراتيجية انتقالية. ومن شأن ذلك أن يعزز الانتقال السلس إلى الحلول السياسية ويحول دون عودة النزاع. وتشجع إندونيسيا بشكل فعال المشاركة المجتمعية، وهو ما ننفعه بإخلاص من خلال قواتنا المنتشرة لحفظ السلام. وسيكفل الوعي بالسياق المحلي وجود ثقة متبادلة بين قوات حفظ السلام والمجتمعات المضيفة.

ثانياً، يتطلب حفظ السلام الاستثمار في الخبرات والموارد. وسيضمن الاستثمار في التدريب وبناء القدرات أن يكون حفظة السلام مجهزين لمواجهة التحديات الموجودة في البيئات المعقدة. وتعزز تكنولوجيا حفظ السلام حماية المدنيين والاستجابة للتهديدات الناشئة، من خلال تعزيز التواصل الاستراتيجي للبعثات. وتدعو إندونيسيا أيضاً إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، ونرحب باتخاذ القرار 2719 (2023) دعماً للسلام الدائم في أفريقيا.

إلى الميدان كمساهمة منا في صون السلام والأمن الدوليين وإعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها النزاعات. وستواصل الفلبين نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في أي منطقة، بغض النظر عن مستوى التهديد الأمني. وسيتبع أفرادنا معايير سلوك وتصرف صارمة للغاية أثناء أدائهم لمهام حفظ السلام. وتلتزم الفلبين أيضاً بنشر المزيد من حفظة السلام من الإناث في المستقبل لتعزيز اتباع نهج كلي إزاء عمليات حفظ السلام. فوجود عدد أكبر من حفظة السلام من الإناث الماهرات والمدربات أمر حيوي لنجاح عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، سنواصل ضمان الوفاء بتعهداتنا بموجب نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وتلتزم حكومتنا بإتاحة جميع الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام خلال الفترة الزمنية المتفق عليها للاستجابة.

وباعتبار الفلبين شريكاً موثقاً ورائداً مبتكراً ومن صناع السلام الملزمين، ستدعم جميع الجهود الرامية إلى تنشيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز فعاليتها وقدرتها على الصمود لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وبفضل خبرة الفلبين الثرية في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما في مينداناو ومنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في جنوب الفلبين، فهي على استعداد لتمثيل مصالح الدول الأعضاء المحبة للسلام في مجلس الأمن إذا ما انتُخبت كعضو غير دائم للفترة 2027-2028.

ونشكر أعضاء المجلس ونطلب دعمهم لترشيحنا للمجلس في هذا الصدد. ونعتزم أن نسهم في المجلس بشكل بناء وملموح في جهودنا الجماعية لبناء مستقبل أفضل للجميع، حيث تحكم سيادة القانون والسلام والأمن والإنصاف والعدالة حياتنا اليومية، وحيث تكون النساء والأطفال عناصر نشطة أيضاً في مجالي السلام والتنمية.

وكما أعلن الرئيس ماركوس الابن "ما من أمة تصمد بمفردها". فتحقيق طموحنا الوطني يتطلب بيئة عالمية تهئ الظروف التي تسمح لجميع الدول، بما فيها دولتنا، بالازدهار في سلام. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة عملها، ونحن، الفلبينيين، مصممون على أن نكون جزءاً من ذلك الحل.

ويجب على المجلس أن يواصل العمل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء في المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء والبلدان المضيفة، ومع الأمانة العامة، على أساس المبادئ والالتزامات السياسية المتفق عليها، لضمان أن تكون عمليات حفظ السلام ملائمة للمستقبل. يجب استخلاص الدروس المستفادة من أكثر من سبعة عقود من خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويجب أن نستفيد من تلك الأفكار المستقاة من مجموعة من التجارب في الانتقال من النزاع إلى السلام.

وإذ نسلم بالطابع المعقد للبيئات الأمنية التي يعمل فيها حفظ السلام لدينا، ينبغي أن نستلهم الحلول التي تقودها البلدان وتتولى زمامها، وهي حلول حيوية، على غرار مبادراتنا المشتركة المتعددة الشركاء إزاء الشواغل الأمنية، مثل النداء المشترك لمكافحة الإرهاب في أفريقيا. ويجب أن يقدم شركاء التمويل وكيانات الأمم المتحدة دعماً مبسطاً ومنسقاً.

وأكرر اليوم التزام الفلبين بقضية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم واستعدادنا لزيادة مشاركتنا في هذا المسعى الرائد للأمم المتحدة. وقد شاركت الفلبين بنشاط لأكثر من ستة عقود حتى الآن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم للمساهمة في المساعي التعاونية الهادفة إلى المساعدة في تحقيق السلام. ومنذ مساهمتنا بسرب ليمباس في الكونغو في عام 1963، نشرنا أكثر من 14 000 من صانعي السلام الفلبينيين في 21 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أدى حفظة السلام الفلبينيون أدواراً حاسمة ليس فقط في مجال حفظ السلام، بل أيضاً في إعادة بناء المجتمعات المحلية والرعاية الصحية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المتضررة من تغير المناخ والنزاعات الجيوسياسية المعقدة.

ونتعهد بزيادة مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم وإرسال المزيد من حفظة السلام الفلبينيين

المستدام. ويسر رومانيا أن تساهم بأفراد مقدمين من الحكومة في عنصر المؤسسات الإصلاحية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى المساهمة بالأفراد، أوجدت حكومتي أيضاً فرصاً لبناء القدرات، وتوفير المدربين والميسرين للدورات التدريبية التي تنظمها إدارة عمليات السلام، وتنظم سنوياً دورات تدريبية محددة لمرحلة ما قبل النشر. وعلى وجه التحديد، وفي إطار تعهدنا بدعم بناء القدرات في مجال حفظ السلام، قمنا بتدريب أفراد شرطة في 34 بلداً في أربع قارات.

لا يوجد بديل لحفظ السلام في حالات النزاع. ولكن هناك دائماً مجال لتحسين كفاءة وفعالية هذا النشاط الأساسي. ونتوقع أن نرى المزيد من التبادل المتعمق للآراء حول خطة الأمين العام الجديدة للسلام الشهر المقبل. وفي هذا الصدد، فإن زيادة تولي الدول المضيفة لزام الأمور إجراء بالغ الأهمية، كما إن الدعم الإقليمي في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي أمر محمود. ويدعو وفد بلدي إلى مزيد من التعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمحكمة الجنائية الدولية في الميدان، الأمر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من المساءلة عن الجرائم الفظيعة وتحقيق العدالة للضحايا.

وفي إطار عمليات التخطيط والنشر، يجب مراعاة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي وزيادة مشاركة المرأة في تلك العمليات بما يتماشى مع إطار عمل المرأة والسلام والأمن. وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن التي ستُنتظم خلال الأسبوع الرفيع المستوى الذي سيعقد في غضون أسبوعين - وهي مناسبة تشترك رومانيا في تنظيمها مع جنوب أفريقيا وسويسرا والولايات المتحدة.

إننا ندرك أنه لا يمكن الحفاظ على نشاط قوي لحفظ السلام إلا من خلال تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، ونظم ومعدات عسكرية مناسبة وأفراد مدربين تدريباً جيداً. وتقع على عاتقنا كدول أعضاء المسؤولية المشتركة لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه البيئة المتغيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا. **السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أنوه بالتركيز الهام للرئاسة السلوفينية على الأفكار المتعلقة بمستقبل عمليات حفظ السلام. وأعتقد أن مدخلات مقدمي الإحاطات هذا الصباح كانت مهمة للغاية، وننوه بذلك في ضوء المناقشات المقبلة.

أود أن أضيف بعض النقاط نيابة عن رومانيا، بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن بالغ إعجابنا لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة - النساء والرجال الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مجتمع دولي أفضل وأكثر أمناً وسلاماً - وأوجه تحية خاصة لحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا في الميدان.

لطالما شكّل حفظ السلام نسيج عمل الأمم المتحدة ذاته. فهو في صميم ركيزة السلام والأمن، وربما واحدة من أهم مهام مجلس الأمن. غير أننا لاحظنا مؤخراً تراجعاً في نشاط حفظ السلام من خلال عمليات خفض التدرجي واستمرار عمليات الانسحاب لعدة بعثات، ولذلك تكتسب هذه المناقشة أهمية خاصة فيما يتعلق بالتفكير في مستقبل عمليات حفظ السلام.

ونرى أن عمليات حفظ السلام لا تزال ذات أهمية حيوية في سياق تصاعد التوترات وتزايد عدد النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ورومانيا مساهم ملتزم بحفظ السلام منذ عام 1991. وقد نُشرت القدرات العسكرية والشرطية الرومانية في بعض أكثر البعثات صعوبة، وهي تشارك حالياً في 5 عمليات لحفظ السلام في الأمم المتحدة من أصل 11: بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

وتسهم أنشطة سيادة القانون في إطار عمليات حفظ السلام في استعادة الأمن وصونه وحماية المدنيين وتهيئة الظروف للسلام

وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وعلاوة على ذلك، والأهم منه، ستكون عمليات حفظ السلام أكثر فعالية في حماية المدنيين وحماية الفئات الأضعف من الأخطار.

ولئن كان التكيف أمر بالغ الأهمية، فإن لدينا بالفعل بعض الأسس الصلبة وأفضل الممارسات للاستفادة منها. فقد استطاعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على سبيل المثال، أن تبني على مر السنين نموذجاً ناجحاً يقوم على احترام الثقافة المحلية والحياد والمصداقية والقرب من السكان المدنيين، لتصبح بذلك واحدة من أكثر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام استقراراً ونجاحاً. وتعتقد إيطاليا أن التدريب المصمم خصيصاً كان عاملاً رئيسياً في تحقيق تلك النتيجة، وبالتالي فهي تتطلع إلى مشاركة وتقديم أفضل الممارسات من أجل حفظ السلام الفعال.

ولا تنتهي عمليات السلام بمجرد مغادرة آخر جندي الميدان. لذلك من الضروري النظر إلى بناء السلام وحفظ السلام على أنهما متكاملان. فمن خلال تعزيز الاستقرار والحوار والشمولية، يمكن لبناء السلام الفعال أن يؤدي دوراً حاسماً في كسر دورات التخلف والنمو غير المتكافئ والسياسات غير العادلة ومخاطر العسكرة. غير أنه ليس حلاً سريعاً. فلمعالجة تلك الحلقات المفرغة بفعالية، يجب أن يكون بناء السلام مصحوباً بسياسات شاملة في الاقتصاد والحوكمة والأمن. ويمكنها معاً، إلى جانب التنمية المستدامة، تحقيق السلام المستدام.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعول على إيطاليا في مستقبل حفظ السلام الفعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيز مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر

جمهورية سلوفينيا على عقد هذه المناقشة، وكذلك مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم وجهودهم الهامة.

تولي جمهورية غواتيمالا أهمية حيوية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة - فهي أداة هامة في هيكل السلم والأمن

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ماساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي

الرئيسة، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

تؤيد إيطاليا بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

قبل عام، بعثت الخطة الجديدة للسلام برسالة واضحة بشأن ضرورة تكيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع السيناريو الأمني العالمي الراهن. وسيتوقف نجاح أو فشل التحدي الاستراتيجي للعمليات الانتقالية في مجال حفظ السلام على قوة التزامنا وفعالية جهودنا الجماعية والتماسك بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن نعمل على مستويين رئيسيين من الثقة.

يتعلق المسار الأول بتعزيز عمليات حفظ السلام. ويجب أن تشارك المنظمات الإقليمية في عملية صنع القرار، التي تتوج باتخاذ القرارات واعتماد الولايات التي ستنفذها. وفي هذا الصدد، تنوه إيطاليا بإسهامات أفريقيا الكبيرة والمتزايدة في مجال السلام والأمن الدوليين. فقد أظهرت القارة شجاعة وقيادة وامتلاكاً لزاماً الأمور على نحو ملحوظ في مواجهة التحديات العالمية. ولذلك فإننا نرحب بالقرار التاريخي 2719 (2023) بشأن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام دور مركزي في إقامة علاقات مع السلطات المحلية وفي بناء شبكة من بناء السلام وحفظه السلام، بهدف نهائي هو تزويد مجلس الأمن بمشورة هادفة وفعالة. وسيساعد ذلك مجلس الأمن على اعتماد ولايات يمكن تنفيذها بالفعل.

ويتعلق المسار الثاني للثقة بمرحلة التنفيذ وأداء حفظه السلام. فبغض النظر عن المنظمة التي تُستدعى لتنفيذ ولاية ما، ينبغي أن يتلقى حفظه السلام تدريباً عالي المستوى قبل نشرهم. وبتكثيف وتوحيد أداء قوات حفظ السلام سنعزيز الثقة بين مجلس الأمن والبلدان المضيفة

وقد ضحت غواتيمالا تضحيات كبيرة كبلد مساهم بقوات، حيث فقدت قوات حفظ سلام في الجبهة. ونخلد ذكراهم بنشر أفراد على أعلى مستوى من التدريب والالتزام، ينفذون مهمتهم من دون تحفظات. ونأمل أن تتبنى الأمم المتحدة قريباً سياسة عدم التحفظ، حتى نتتمكن من تحقيق أعلى مستوى من الأداء في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخطب المجلس في بياني الأول أمام هذه الهيئة الموقرة للأمم المتحدة. وأعرب عن تقديري، بالنيابة عن حكومة جمهورية بنما، لأعضاء مجلس الأمن وأهئى سلوفينيا على توليها رئاسة المجلس وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة التي تدعونا إلى التفكير في مستقبل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإجراءات اللازمة لتعزيزها. وأشكر كذلك الخبراء على إحاطاتهم.

يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في الاستجابة للأخطار العالمية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وقد تطورت تلك التهديدات بشكل كبير، لتشمل مسائل عابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة؛ والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، وكذلك تأثير تغير المناخ. ولتداعيات تلك التهديدات تأثير مدمر على الناس، مجبرة إياهم على الفرار من ديارهم والبحث عن الأمان في أماكن أخرى، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار مناطق بأكملها وتفاقم الأزمات الإنسانية.

وقد شهدت بنما هذا الواقع بشكل مباشر، إذ رأت الآلاف من المهاجرين الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم بسبب النزاعات الداخلية والصعوبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وهم يعبرون أراضينا من دون التصريح المناسب. وتشكل تلك الظاهرة تحديات هائلة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتؤكد الحاجة الملحة إلى استجابات شاملة من المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنها أداة أساسية. فلا تعمل بعثات السلام على تحقيق الاستقرار في البلدان

الدوليين. وقد شهدت غواتيمالا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات عسكرية وأفراد شرطة لأكثر من عقدين من الزمن، تأثير العمليات في الميدان، خاصة عندما تكون ولاياتها واضحة وقابلة للتحقيق ومحددة ومتماشية مع أولويات الدول المضيفة، وعندما يتوفر لها ما يكفي من الأفراد والموارد لتطورها وعملها الفعال من أجل حماية المدنيين وإرساء سلام شامل ودائم.

ورأينا كيف تطورت جهود حفظ السلام. غير أننا نتفق مع المذكرة المفاهيمية (انظر S/2024/638) التي تُبين أن النزاعات قد تطورت أيضاً وأصبحت أكثر تعقيداً. وذلك يزيد من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان التي يدينها بلدي بأشد العبارات.

لذلك فإننا نعتقد أن الربط بين جداول أعمال حقوق الإنسان وحفظ السلام يوفر استراتيجية فريدة لتحويل النموذج من ثقافة التخفيف من حدة الأزمات إلى ثقافة الوقاية، لا سيما في سياق عالمي تميل فيه حقوق الإنسان إلى التعرض للتقييد أو الاعتداء عندما تولى الأولوية للأمن. ونحث المجلس على إدماج نهج الوقاية وبناء السلام في ولاياته لعمليات حفظ السلام.

إن النساء يجلبن وجهات نظر فريدة ومهارات قيمة تثرى أولويات المهمة وتبرز القدرة على معالجة النزاعات بطريقة شاملة. فوجودهن لا يعزز المساواة والإدماج فحسب، بل كذلك ييسر التواصل وبناء الثقة مع الجهات الفاعلة المحلية، خاصة في السياقات التي تكون فيها النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيين للنزاع. وإدماج المرأة في جميع مستويات عمليات حفظ السلام استراتيجية أساسية لتحقيق سلام دائم ومستدام.

ونعيد تأكيد دعمنا لتنفيذ استراتيجية الصحة النفسية للأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة.

ونأمل أن يُنظر أيضاً في تعزيز عمليات السلام في إطار الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

ونشيد بحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم وندين بأشد العبارات أي أعمال عنف ضد موظفي الأمم المتحدة، ونعتبر المساءلة أمراً حيوياً.

التي تشهد نزاعات فحسب، بل تضطلع كذلك بدور حاسم في تهيئة الظروف المواتية للتسوية السلمية للنزاعات، وإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الحرب وإرساء أساس متين للسلام.

وفي مواجهة التحديات والتعقيدات التي تواجه عمليات حفظ السلام، نرى بنما أن النقاط التالية ضرورية:

أولاً، يجب تصميم ولايات محددة وقابلة للتحقيق وقابلة للتكيف مع الحقائق في الميدان.

ثانياً، لا بد من تمويل كافٍ ومستدام لعمليات حفظ السلام، سواء من الأمم المتحدة أو من الاتحاد الأفريقي، حيث أن أفريقيا هي المنطقة التي توجد فيها معظم عمليات حفظ السلام.

ثالثاً، يجب تعزيز الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيات الجديدة لتحسين رصد عمليات السلام وأمنها وإدارتها.

رابعاً، يجب ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مراحل حفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، يوفر لنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل كذلك منبرا لتعزيز التزامنا الجماعي بالسلم والأمن الدوليين من أجل تحسين استجاباتنا للتهديدات الناشئة.

وتشيد بنما بتضحيات موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبهم. ونكريماً لتلك التضحية، نلتزم بنما بالبحث عن حلول مبتكرة وفعالة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقَت الجلسة الساعة 13/10.